

حقيقة هذه الثورات، وعلاقتها بتقسيم الدول العربيّة

هل هذه الثورات هي مقدّمة لتقسيم الدول العربيّة إلى دويلات صغرى، كما خطّط له أعداء الإسلام في الولايات المتحدة، وأقرّه الكونجرس لديهم سنة ١٩٨٢ م في جلسة سرّيّة؟ (١).

أم أنها بداية صحوة الرجل المريض، وعودة الإسلام من جديد، تحقيقاً لوعده الله تعالى، وسنته في الدفع؟، قال تعالى: ﴿وَيَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (٥٠) فَأَنْظِرْ كَيْفَ كَانَتْ عِقَابُهُمْ مَكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَا لَهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ (٥١) [النمل]، ومن أصدق من الله قيلاً؟!.

وبعد بيان سنن الله تعالى وآلائه يَحِقُّ لنا أن نتساءل:

(١) راجع: جريدة الأهرام ٧/٨/١٩٨٧ م العدد: (٣٦٧٦٦)، وكتاب: أسرار سياسية عربيّة ص: (١٩٠-١٩٣) لأوديد بوفون، وكتاب: الطريق إلى بيت المقدس ص: (٦١٠)، د. جمال عبد الهادي، وجريدة الوفد: ١٣/٤/٢٠٠٤ م، العدد: (٥٠٣٨)، تحت عنوان «الحقائق العشر الغائبة عن العقل العربي»، «مشروع الصهيوني المتأمر»، د. برنارد لويس، الأستاذ بجامعة برنستون الأمريكيّة، وكتاب: «متى نصر الله»، صالح الحديدي، ص (٣٢٦).

هل وراء هذه الأحداث قوة خارجية أو داخلية تحركها لتصفية حسابات، ولتحقيق هدف مشترك لإلغاء توريث الحكم، والقضاء على الخصوم والمعارضين الذين تلحّفوا بعباءة الدين؟!!

وهل كان لدى هؤلاء الذين خرجوا رؤية متكاملة لثورتهم، وقائد يقودهم، يصلح لتولي رئاسة البلاد، وماذا استفاد منها الشعب حتى الآن، إذا كان الفساد لا زال متربّعاً؟!!

وهل الشباب المسلم هو الذي قاد هذه الثورة منذ بدايتها، ومعه بعض الشيوخ والعلماء ورجال المال والأعمال المقهورين من النظام السابق، ثم لما بدا في الأفق ملامح ومبشرات ورياح التغيير هب الإخوان المسلمون، ثم تبعهم بعض نصارى مصر.

ماذا تعني ثورة مصر مقارنة لما حولها من الثورات وبراكين الغضب في العالم العربي من حولنا؟!، وخاصة أن أولى هذه الثورات كانت الثورة الإيرانية، والتي أشعل شرارتها ضدّ الشاه حزبُ (توده) الشيوعي بمباركة أمريكية، ثم أخذ زمام المظاهرات ملالي إيران، إلى أن حصل مرادهم بسقوط الشاه، ثم مجيء الخميني من فرنسا ليقود الثورة الإيرانية، ويجتهد في تصديرها لدول المنطقة، وذلك بعد فشلها

مرتين من قبل. ولتحقيق حلم الشيعة بإقامة الهلال الشيعي. (انظر في ذلك خرائط تقسيم المنطقة العربية على النت).

وما هويّة هذه الثورة: أهى إسلاميّة، أم اشتراكيّة، أم ناصريّة، أم لا دينيّة، أم تحرّريّة، أم ديمقراطيّة، أم بلا هويّة تجتمع عليها؟! وهل كتب لهذه الثورة أن تنجح، أم تمّ وأدها حتى الممات؟! ومن يأخذ بيد من؟ أليس هؤلاء الشباب وتلك التيارات بحاجة إلى العلماء والحكماء والخبراء من أبناء البلد يأخذون بأيديهم، فإن لم يكن فلا ينبغي أن يكون وراءهم أيدي خبيثة أجنبيّة؟! وهل يسعى هؤلاء لإقامة دولة مدنيّة بالمفهوم الغربي (الأوربي)، أو المفهوم الرأسمالي (الأمريكي)، أم دولة مدنيّة ذات مرجعيّة إسلاميّة؟، أم دولة إسلاميّة، وما معنى المدنيّة في أذهان هؤلاء؟! (١).

وما الموقف من: أن مصر دولة إسلاميّة، دينها الرسمي الإسلام، وهو مصدر السلطات والتشريعات فيها، والذي استمر فيها أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان؟!، هل من أجل حفنة من الأفراد نلغي

(١) راجع كتابنا: «الديمقراطيّة في ميزان الشرع» المشروعيّة، الحقوق، الواجبات، فهو مرجع أساسي ومهم لكل من دعا إلى الديمقراطيّة ودافع عنها، ولكل من يريد معرفة حقيقتها.

هو يتنا؟، وما هي الهوية البديلة لنا؟!!

ولماذا يتدخل الجيش في الشؤون السياسية، وينغمس فيها؟ (١).
تأملت تلك الأحداث الأخيرة، وأنا لا أرى ما يدل على شكر الله تعالى على نجاح هذه الانطلاقة، وحدث التغيير بالإقبال على الله تعالى والتمسك بدينه، ولكن للأسف الشديد بدأ هؤلاء يسلكون مسلك بني إسرائيل، فينادي بعضهم بالعلمانية أو بالليبرالية، بل يعادي بعضهم الإسلام ومنهجه وحدوده، ويسخرون من رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكتابه، بل يُبدي بعضهم استعدادة بقبول أي نظام يأتي بالطريق الديمقراطي إلا إذا جاء بالإسلاميين، فهنا تكون الديمقراطية شرًّا!

(١) يجب أن يكون هناك ميثاق لكل جيوش الدول العربية والإسلامية، يضمن ألا يتدخل الجيش في سحق أهله وذويه من أبناء الوطن، وأن تكون مهمته حماية البلاد وحدودها من أي عدوان خارجي، وأن تكون مهمة الأمن الداخلي هي مهمة جهات أخرى، لأن ما حدث في بعض البلاد الإسلامية يندى له الجبين، وليس هذا من شهامة ورجولة الجيوش العربية الإسلامية، فهم كما قال القائل: «أسد عليّ وفي الحروب نعاماً»! فغاية ما يتمناه أعداء الإسلام صرف الجيوش في الدول الإسلامية والعربية إلى أعمال مدنية ومشاريع تجارية، وانغمسه في السياسة، وعدم تطوير أسلحته وقدراته، حتى لا يكون هناك جيش قوي يقف أمام جيش اليهود الصهائنة المحتلين. فيفرضون هيمنتهم على من جاورهم.

وكان فرحهم بالرقص والطبل والسهر والضحك كفرح أهل الدنيا بدنياهم، وإذا أردت أن تعرف الفرحة الحقيقي فانظر إلى فرح أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندما فتحوا البلاد وقلوب العباد، ودانت لهم الدنيا بأسرها.

إن الله ﷻ لا ينصر أهل الحق إلا وفق سنته: ﴿إِنْ نَصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد:٧]، فلما عاد كثير من المسلمين للاهتمام بالقرآن الكريم حفظاً وفهماً وعملاً وخلقاً، وعادت المساجد تمتلئ بالأطهار الأبرار من المتوضئين والمصلين آمنين غير خائفين من الملاحقات الأمنية، ولما عادت النساء إلى طريق العفة والطهارة ولبس الحجاب، وتقلص عدد المسلمين الذين يتعاملون بالربا، وأقبل الناس على الاقتصاد الخالي من المحرمات، وعادت كلمة الحق إلى المنابر، والتف الناس حول العلماء الحكماء العاملين في هذه الأمة، وصارت القنوات الفضائية المليئة بالخير والهداية والفضيلة تملأ بيوتات المسلمين، واتجه الناس إلى إتقان عملهم والإخلاص فيه ... كان ذلك كله - على الرغم من التقصير والمعائب والردائل التي مازالت فينا- إيذاناً من الله تعالى لِنُنعم علينا بنعمة التغيير .

ولكن هل سيكون التغيير إلى الأحسن والأفضل (وهذا ما نرجوه ونتمناه، وندعو الله تعالى به ليلاً ونهاراً) أم إلى الأسوأ والأردأ (وهذا ما نخشاه ونحذره) والله المستعان؟

وأي الاحتمالين إنما يُحدِّده اهتمامنا بإسلامنا، وعلاقتنا برَبِّنا عبوديَّةً واستعانةً، والمحافظة على هُويِّتنا الإسلاميَّة والعربيَّة دون تحويل إلى الفرعونيَّة تارة، أو الفاطميَّة أخرى، أو العولمة والانسلاخ بين الأمم والشعوب دون تمييز. كما كان يُؤسِّس لذلك تلك الأنظمة البائدة.

والذي يقرأ القرآن الكريم والسنة النبوية يجد أن كل علوٍّ وعزَّة ورفعة وخيريَّة كلها مرتبطة في أمتنا المسلمة ودوها بالإيمان بالله ﷻ والعمل الصالح وفق هذا الإيمان.

• قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

﴾ [آل عمران].

• وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

• وقال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[المجادلة: ١١].

• وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ

الرَّيَّةِ ۗ﴾ [البينة].

• وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

• فلا يمكن أن يرفع الله تعالى من شأن المسلمين وهم أذلة بالتبعية

في شتى المجالات، وقد ظهر الانسلاخ في هويّتهم الإسلاميّة، مع أنهم

يُتلى عليهم قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ

لَهُ عٰبِدُونَ ۗ﴾ [البقرة].

• لأننا بالإيمان الصحيح نكون قد تأهلنا للصدق وحفظ الأمانة،

وإتقان العلم والعمل، وطرده شبح الأمانى، وكابوس الأمنيات

والأحلام، وبهذا نكون قد تميّزنا على الغرب في حضارته الماديّة بما يلي:

١- بعدم انسلاخنا من الدين القويم خاتم الأديان، ورسوله خاتم

الرسال، كم أننا خاتم الأمم (وهذا تشريف وتكليف).

٢- بالطهارة من الرّجس والنجاسات، وشؤم الانغماس في الانحلال

والشهوات والمعاصي، مما هو نذير شوّم على هذه الحضارات الماديّة، هنا

نستحق موعود الله تعالى بالتمكين في الأرض، فلنعدّ العُدّة بهمة عالية،

وسعي دؤوب، وجهد وجهاد متواصل، لتتحقق لنا سنة الله تعالى في قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ (٥٩) وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (٦٠) [الأنفال].

فالذين كفروا يخاطبهم المولى ﷺ، ويحذّرهم من الغرور بسبقهم، فإنهم لا يُعْجِزُونَ الله ﷻ، وكذلك لا يُعْجِزُونَ أهل الإيمان، شريطة حسن الإعداد والتوكل على الله ﷻ، وترك الإهمال والتواكل.

• وكأني أستشعر من هذه الآية أن سبق الكفار لنا إنما هو بسبب:

١. إهمالنا لسنة الإعداد والتدريب والإتقان.
٢. هروب علماء الأمة ومفكّريها وجهابذة المخترعين والمؤلفين فيها من بلادهم بسبب سوء أحوالهم فيها، أو استبداد الحكام عندهم، أو للإغراءات التي تقدّم لهم في الخارج.
٣. وضع المليارات من أموال المسلمين في مصارف هذه الدول؛ مما أدى بها إلى نهضة كبيرة لم يكونوا يحلمون بها يوماً ما.
٤. الحرص على تصدير المواد الخام لتلك البلاد بأرخص الأثمان

ثم عودتها إلينا مصنّعة بأعلى الأثمان.

٥. عقدة التبعية للغرب، وما يسميه الناس (بعُقْدَة الخواجة) وتبجيلهم وتوقيرهم، كما لو كانوا شيوخ الإسلام والفاخرين لقلوب العباد والبلاد.

٦. التنازع والتناحر بيننا، ونجاح الكفار في بثّ العصبيّة، والقوميّة والحزبيّة في بلادنا، في نفس الوقت الذي يتّجهون هم فيه إلى الاتحاد [الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، ...]، فاختاروا لأنفسهم التعاون التكتافي التكاملي، وفرضوا علينا التناجز والتناحر والتنازع، وصدق الله: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا أَنْفُسَكُمْ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا بِحُكْمِ اللَّهِ تَكُونُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

٧. حصر التعليم في بلادنا في بوتقة (دنلوب) الذي وضع أسس التعليم في مصر وكثير من البلاد العربيّة إبّان الاحتلال الإنجليزي في أواخر القرن التاسع عشر، فصار التعليم بنسبة (٧٥٪) لا يُسَمّن ولا يُغني من جوع، وخاصة بعد عهود الحكم الفاسدة والتي اتفقت مع (المحتلّ) لبلادها على الخروج مقابل اتفاقات سرّيّة بينها.

٨. لغة التعليم: ومعلوم أن ألمانيا ما توحّدت إلا من خلال اللغة،

وصار أول رئيس لها بعد الوحدة هو الذي نادى بتوحيد وإحياء اللغة الألمانية الموحدة، والتي وحد بها شطري ألمانيا، وانظر لما فعله فرنسا من أجل اللغة الفرنسية وعالمها، وكذلك أمريكا وبريطانيا، وكذلك كل دول العالم المتقدم. فلولا اعتزازهم بلغتهم ولهجة شعوبهم وترجمة العلوم لها ما تقدّموا، بل إن اليهود الصهاينة الذين يستبيحون سفك دماء الأبرياء والاعتداء على الأراضي والأبرياء والمقدّسات (في فلسطين الإسلامية العربية) فد أحيوا لغة قد ماتت، وهي اللغة العبرية، وترجموا شتى فنون العلم والآداب والفنون إليها، فما بالناس بلغة القرآن، ولغة الجنة، وأغنى لغات العالم وأجملها، وأكثرها بلاغةً وإبداعاً وثراءً في الصوت واللحن والمعاني؟!

وكلما انتشرت اللغات الأجنبية في بلادنا كلما زادت التبعية والفرقة والتشبه بالأعاجم والعلوج.

٩. حصر الإسلام وعزله عن الحياة، تقليدًا وتشبيهاً بكهّان النصارى ورهبانهم، فاخترعوا لنا مقولة: (لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة)، (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)، وكانوا هم أول من خالف ذلك، فقاموا بتسييس الدين وفق سياستهم، وجعلوه

الثورات العربيّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (١٤١)

خادمًا لنظم حكمهم. لكن الإسلام جعل من معالم الرسالة الحكم بين الناس بما أنزل الله، حيث أمر الله تعالى نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله:

﴿وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، ﴿وَلَا تَكُنْ لِلخَائِبِينَ

خَصِيمًا﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ

بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]. فانظر إلى الرابط بين الإيمان والحكم بما أنزل

الله في هذه الآيات، وقالت تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا

إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠].

فانظر وتدبّر كيف جعل المولى ﷺ الحكم بما أنزل الله من لوازم العبوديّة له، ووصف ذلك بالدين القيم، أي الصحيح القويم، فمن زعم أن هناك فصلًا بين الإسلام والسياسة فقد خان الله ورسوله، وكذّب بما ورد في القرآن والسنة.

١٠. حرص الكفار على إضعاف نسل المسلمين وتقليله والحد منه،

وضياع صحتهم، فغالبًا ما يصدّرون لهم شتى أنواع الخمر وأجودها

وأرذلها، وشتى أنواع المخدّرات واللحوم البيضاء، وشتى أنواع

(١٤٢) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

الدخان، كما يصدّرون لنا أغذية ملوثة بالإشعاعات، ومنتھية الصلاحية، وأطعمة فاسدة، وبدورًا مسرطنة، وكيماويات وأسمدة فاسدة، وحبوب منع الحمل والتي تُستعمل عندهم في التجارب المعملية على الفئران وغيرها.. ، وصدق الله ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقْتَلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧].

إنهم يحاربوننا في شتى الميادين (ميادين العلم والتقنية، والفكر والأدب، والفن والثقافة، وميادين السياسة والاقتصاد، وميادين التنافس والتسابق على التسليح، وغيرها).

* وأتأمل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ

الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٠٥) [الأنبياء].

وأتساءل: لماذا لم يرث أهل الصلاح الأرض وفق موعود الله تعالى لهم؟! ثم تبين لي أن صلاح أهل الصلاح في هذا الزمان ليس هو الصلاح المطلوب في الآية لوجود الخلل فيما يلي:

١. فساد التصور عند أهل الصلاح، فكثير من تصوراتهم وأفكارهم مأخوذ من هنا وهناك، بعيدًا عن الكتاب والسنة.

الثورات العربية (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (١٤٣)

٢. أن صلاحهم لم يتعدَّ إلى الإصلاح، والله سبحانه عندما يهلك

أمة لا ينجي إلا المصلحين فيها. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ

أَفْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ بَعِيسٍ بِمَا كَانُوا

يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ [الأعراف].

٣. أن كثيرًا من أهل الصلاح - ومع الأسف - دينهم المصلحة، لا

يرون من التدين إلا ما يوافق مصالحهم وأهواءهم، فاتباع الهوى قد

يغلب اتباع الوحي.

□ ثورة أم انطلاقة أم انقلاب؟!

• قد يسأل سائل:- لماذا أنت حريص على تسمية ثورة (٢١ صفر- ٢٥ يناير) بانطلاقة، ولا نقول إنها ثورة رغم شهادة الكثير لها بأنها ثورة؟!

والجواب:

١- لأن هذه الانطلاقة غيّرت نظامًا - أشخاصًا معدودين -، وهذا النظام قد خَلَفَ من وراءه تلالًا وجبالًا من الفساد والمفسدين لم تفعل الانطلاقة معهم شيئًا إلى الآن، فتغيّر رأس النظام، ولكن جسده مازال قابعًا فاسدًا ومفسدًا.

٢- غيّرت الانطلاقة أفرادًا حكموا شعبًا، ولم تغيّر طباع شعب، فالثورة الحقيقية هي التي تُغيّر الطباع الفاسدة المتأصلة، والعادات القبيحة المتوارثة، وتُعوّد الاحترام والنظام والنظافة والأخلاق الكريمة، بدلًا من الأخلاق الذميمة المكتسبة طوال حكم الفاسدين، ولقد كشفت هذه الانطلاقة مدى تجاوب بعض أفراد الشعب مع المفسدين والمشجعين على الفساد، فانتشر الباعة المتجولون، واستغل الانتهازيون الفرص، وغلت الأسعار، وانتشرت المباني العشوائية في كل مكان، وزادت الجريمة، وأعمال البلطجة، وتعطلت حركة التجارة وكثير من المصالح التجارية،

وهلّم جرّاً، والتهمت المباني الأراضِي الزراعيّة الخصبّة.

• فعلى سبيل المثال:- كم سنّة نحتاج إليها لتغيير تلك الأجيال التي تحرّجت من المدارس والجامعات على مدار أكثر من ثلاثين سنة، ومعظمهم نجح بالغشّ في الامتحانات، وقد شغَلَ هؤلاء بعد تحرّجهم مناصبَ ووظائفَ متدرّجة في مختلف قطاعات الدولة، وكانت النتائج:- انتشار الفساد والرّشوة والتزوير والمحسوبيّة، والتلفيق والتفنن في طرق جمع المال، والاحتكار، وأكل أموال الناس بالباطل، والنصب والتحايل .. مما أدى إلى : [انتشار الفساد، وقلة إنتاجه، وقد تم تصنيف مصر على أنها الأسوأ عالمياً في مجالات عديدة، تأخر التعليم وتدنيّ مستواه، وتشويه صورة العامل المصري، وتدنيّ مستوى العمالة المصريّة، وضعف وسوء إنتاجها، انتشار أعمال البلطجة، انتشار المخدّرات والسموم البيضاء، انتشار الرذيلة وسوء الأخلاق والبطالة، وانتشار الأفكار الضالّة والمنحرفة.... وغير ذلك كثير]. وساعد على ذلك كله:-

أ- تغييب العلماء والمصلحين عن الساحة.

ب- حكومات فاسدة رتعت فرتعت رعيّتها.

ت- نظام شرطي استبدادي، ليس له همّ إلا حماية النظام، وتأمين نفسه، وجمع الأموال.

د- تأييد واسع من اليهود الصهاينة والنصارى في شتى بقاع العالم (أوروبا وأمريكا) على استمرار هذه الفترة لعدم ظهور دولة قويّة متعاسكة بالمنطقة العربيّة.

٣- وهذا التغيير لا يمكن أن يتمّ بالتظاهر، إنما يكون ببذل الجهد، والعطاء المتواصل، والجهاد الدؤوب، والتعاون المثمر البنّاء، والحرص على بناء هرم جديد من التعليم والتربية والأخلاق والإعلام، حتى يتمّ التغيير المنشود من الأخلاق والطباع السيّئة إلى الأخلاق والطباع السليمة، ولا بد أن يلازمها تغيير من بيئات المعاصي والفساد إلى بيئات الطاعة والإصلاح، فنحن نحتاج إلى ما لا يقل عن عشر سنوات نبدأ فيها مع الأطفال من سنّ الروضة والابتدائي، نعلّمهم مع القراءة والكتابة الأدب والأخلاق، والنظام والنظافة، والاحترام، وحبّ الدين والعلم والعلماء. ويعودُ القرآنُ ولغته ودراسة التاريخ الإسلاميّ لمدارسنا كما كان من قبل.

وأضرب لك مثلاً لما نحتاج إليه من تغيير:

الثورات العربيّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (١٤٧)

ماذا فعلت اليابان في مواجهة مشكلتها الكبيرة بعد الزلزال والفيضان المدمر؟! ، تجد الشعب الياباني يقف في طابور منظم على المحال التجاريّة يشتري أقلّ القليل (ما يكفيه في يومه) وعندما تسأله: لم لا تشتري أكثر وتخزّن وقت الأزمة؟ ، يقول لك: حتى أترك لغيري أن يأخذ مثلي، وكأنهم تعلموا ذلك من مؤاخاة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين المهاجرين والأنصار.

بينما المسلمون أولى بقول ربهم لهم: ﴿وَيُؤْتِرُونَكَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، أليس أهل الإسلام في مصر أولى بذلك، إنك تجد وقت الأزمة الاستغلال من التجار، وغلاء الأسعار والشراة في الشراء والتخزين. والله عَجَبٌ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يُقَوْمُ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا أَمَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

٤- الطريق طويل وشاقّ، ويحتاج إلى رجال ذوي عزيمة وهمّة وثبات، لا يعرفون اليأس ولا الملل، ولا الفشل، وكل ذلك غير وارد في قاموس حياتهم وسياساتهم.

ذلك لأن هذه الانطلاقة قد تكون هي من بداية الصراع بين الحق

والباطل، بعد أن كانت للباطل السطوة والهيبة والسلطنة ردحًا من الزمن، فضيَّق على الحق وأهله، وكانت البقية منهم في سبات عميق.

يجب الوقوف في وجه كل مقصّر، لا الوقوف في ميدان التحرير للرقص والمرح، فلو وُجدَ مثلاً رئيسٌ حيٌّ لم يَقم بواجبه تجاه الحيِّ، كنا جميعًا وراءه حتى يصلح، أو يترك منصبه لغيره.

إذا كنتم من خير أمة، ... فلا بد أن تكونوا أنتم من رجال هذه الأمة، لاستمرار هذه المسيرة (نرجو من الله تعالى لنا ولكم التوفيق) فلا نتوانى في التفرقة بين منكر ومنكر، وقهر وقهر، فسفينة النجاة لن ترسو على برِّ الأمان إلا بالأخذ على يد المفسد، وإلا غرقت السفينة وهلكنا جميعًا.

٥- أين أنتم؟ وما موقفكم من سائر المنكرات المتواجدة والمنتشرة في المجتمع اليوم!؟

• ومن هذه المنكرات:- شيوع الربا، وانتشار أسباب الزنا، ورواج المخدّرات والسموم البيضاء والتدخين، والغشُّ في الصناعة والتجارة، وفساد التعليم، ومحاربة الحجاب والنقاب، وشيوع التبرُّج الذي لا يزال دينًا لكثير من الناس اليوم من المديعات، والشهيرات، وزوجات

المسؤولين والوزراء وغيرهم.

هذا بجانب منكرات العقيدة، وخرافات المتصوّفة، ومنكرات المآثم والأفراح، وبدع العبادات والمعاملات المنتشرة بين المسلمين اليوم.

• صدر قانون لمنع التحرش الجنسي والاغتصاب، وذلك جميل وجيد، ولكن ينقصه قانون للحشمة والوقار، ومعاقبة كل فتاة أو امرأة تثير الغرائز وتهيجها لدى الشباب في لباسها أو سلوكها، الشباب المراهق الحائر بين: البطالة وغلاء الأسعار وتكاليف المعيشة، ونار الشهوات التي تؤججها الحكومات الفاسدة والإعلام الفاجر، ثم لماذا نبذل كلام الله تعالى ولا نسّميه باسمه «الزّنا»؟!

إنهم بتلك القوانين يبحثون عن الدواء دون تشخيص أصل الداء.

• لدينا مهامّ قوميّة من بناء اقتصادي قوي، وقوة عسكريّة يحترمها الصديق، ويخشاها العدو القريب والبعيد، وقوة علميّة منهجيّة، واستثمار لثرواتنا وأموالنا، ذلك كله وفق تعاليم وقيم ديننا الحنيف، حتى لا تكون حضارة مادّيّة أشقت أصحابها أكثر من أن توفرّ لهم السعادة والطمأنينة.

٦- لا بد لكل ثورة من أمرين في غاية الأهميّة: قائد يقود مسيرتها،

(١٥٠) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

وعقيدة تلتف حولها. ومادامت الانطلاقة إلى يوم الناس هذا لم تستقر على قائد لها، ولم تعلن لها عقيدة تتبناها وفكرًا تنتهجه فلن تستمر، ولن يكتب لها النجاح. فلا بد من الالتفاف حول قائد لا يختلف عليه اثنان، وتتوفر فيه الشروط الآتية:

[الدين والعدالة، واللين، والمشاورة وعدم الانفراد بالرأي، وإقامة العدل، والسيرة الذاتية النقيّة، والتواضع، والعلم بأحوال الناس، والمحبة لأهل الدين والعلم، والصدق في القول والوعد، والشدة على المذنب، ومجازاة المحسن، وجمع المال من حِلّه ووضعه في موضعه، والعقل والدهاء، وحسن اختيار البطانة والوزراء والجلساء، ومحبة عزائم الأمور ومعاليها، ومحبة النصيحة، والاتصاف بالحلم والأناة، (لأن شؤم الغضب قد يقتل النفوس، ويجلب الأحقاد)، الصبر والحزم، والبعد عن المجون وسفاسف الأخلاق ومواضع الريب والفسق، والشجاعة من غير تهوّر، والتوكل والاعتماد على الله ﷻ، وسلامة الأعضاء والحواس، لا يتخذ الكفار وليًا، ويُقيم الحدود، ويراعي أهل الذمة].

• ولا بد من عقيدة تتربّى عليها الأجيال، وتعمل من أجل رفعها

والاعتزاز بها، وأفكار تنبثق من هذه العقيدة يلتف الناس حولها.
ولا تتعجب.. فمن أسباب نهضة اليابان، والتي كانت من أسباب نجاحها: تربية الشعب الياباني على عقيدة: « أن الياباني يجب أن يكون سيد العالم، وأعطت المربي صلاحية وكيل النيابة ». واليهود في فلسطين المحتلّة يربُّون الشعب على عقيدة الساميّة، وأنهم يجب أن يكونوا أسياد العالم .

والسؤال: ما العقيدة التي سوف نختارها، ونجتمع حولها بعد هذه الانطلاقة حتى تتم الثورة بنجاح؟!

وإذا اخترنا عقيدة الإسلام - ولا خلاف حول هذا الاختيار- فهل تقبل هذه العقيدة: الإلحاد في الفكر الاشتراكي أو اللاديني، أو الإباحيّة في الفكر الليبرالي، أو الاحتكار والاستغلال في الفكر الرأسمالي، أو حكم الشعب حتى لو تعارض مع حكم الله ﷻ في الحكم الديمقراطي؟!

إن قوة الأمة من قوة عقيدتها، ووحدتها من صحة توحيدها، فلماذا لا تجتمع الأمة على هذا التوحيد ليكون سبباً لوحدتها، ومصدرًا لقوتها، وتوحيد كلمتها؟!

(١٥٢) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

وخاصة بعد أن فشلت القوميات العربيّة، والزعامات الوهميّة التي انطلقت في عالمنا العربي منذ عشرات السنين، وما جلبت لنا إلا الخزيّ والفُرقة، والضعفَ والشّتات.

والآن تعالوا معنا نضع أيدينا في أيديكم، ونتعاون لنبدأ خطوات الإصلاح، برؤية واضحة، وورقة عمل للدراسة والمحاورة، لعل الله تعالى أن ينظر إلى قلوبنا فيعلم ما فيها من توحيد وصدق، وحبّ للتعاون على البر والتقوى والتكليف، فيوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه.

وقفت كيف نجتمع

في لقاء في صالون د. حامد طاهر بالقرب من جامعة القاهرة كان موضوعه: «كيف نجتمع لنعمل سوياً من أجل نهضة مصر»، وحضر اللقاء عمداء للكليات، ولواءات من الشرطة والجيش، وأدباء ومفكرون وصحفيون، وبعض الدعاة من الإسلاميين.

قلت لهم بعد حمد الله تعالى: « ليس لدينا أي مانع من التعاون والتكاتف مع الجميع، بغض النظر عن مسميات اتجاهاتهم، وبدون إلقاء التهم عليهم من الإلحاد أو العداة للإسلام، نعمل معهم سوياً في أي مجال يساعد على بناء نهضة شاملة في شتى الميادين، ولكن نتفق على شرط واحد، ولن نختلف معكم. هذا الشرط هو: الالتزام بالوحي (الكتاب والسنة). فإن الله ﷻ فتح مجالاً للعقل للبحث والتفكير والعمل في آلاف المجالات من: فلك وطب وهندسة وصناعة وزراعة وتعددين وعلوم بحار وقفار وغيرها، ثم أمر العقل أن يحترم نفسه وقدرته فيما وراء الغيب الذي علمه الله تعالى إياه عن طريق الوحي، ولن نسمح لأي عقل أن يكون بيننا وبين الوحي، إلا رسول الوحي الذي ختم الله تعالى به وحي السماء، وهو سيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ ﴾ (الحجرات: ١٦). وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٤٠].

ورقة عمل للإصلاح والتنمية

بداية الإصلاح وغايته هي: - بناء البشر من جديد، وصياغة عقولهم لتقف عند حقوقه فلا يتعدها، ويؤدي الواجبات التي عليه بلا تحاذل أو تكاسل^(١)، ولنضع نصب أعيننا ما يلي:

١- عفو شامل عن جميع المعتقلين، عدا المتهمين في قضايا اعتداء أو قضايا جنائية [قتل، تعذيب، أموال، خيانة عظمى].

٢- إلغاء قانون الطوارئ، ورفع حظر التجوال، وإلغاء المحاكم العسكرية للمدنيين، وإلغاء قانون الإرهاب، أولاً: لأنه لا تعريف للإرهاب، ثانياً: لأن جرائم الإرهاب لها عقوبات في القانون المدني تكفي لردعه ومنعه، ثالثاً: لأنه قانون للطوارئ في ثوب آخر، رابعاً: لأنه موضوع خصيصاً للدول المتخلفة حتى تظل في تخلفها ولا تتقدم.

٣- إعطاء مهلة للمصالحة والتوبة والإصلاح لكل من ثبت تورطه في قضايا فساد، حتى يُعطى فرصة لإصلاح ما أفسده أو ردّ ما سرقه

(١) من أجل هذا سعيانا بفضل الله تعالى لطبع أكثر من مائة وخمسين كتاباً، تعالج أكثر من مائة مشكلة نعاني منها، وهي من أسباب التشرذم والشقاق، بعنوان «مشكلتك لها حل».

ونهبه، سواء تم القبض عليه أو سلّم هو نفسه، عدا قضايا القتل فيخير أصحاب الدماء بين القتل أو قبول الدية، هذا بجانب حقّ الدولة في التعزير، فإن لم يستجب بعد هذه المهلة توقع عليه أشدّ العقوبة الشرعيّة بما يلائم فعله ويستحقه.

٤- مراجعة شاملة لكل من تضحّمت ثروته وتعدّت الملايين إلى المليارات، ومحاسبته من أين لك هذا؟!

٥- إعادة جميع أراضي الدولة والتي أُعطيّت: إما عن طريق منح وعطاءات، أو بمبالغ رمزيّة، كمثل الأراضي التي اشتراها بعض رجال الأعمال بالأقصر وأسوان والغردقة وأكتوبر ومرسى مطروح، وغيرها من ملايين الأمتار، بسعر دولار واحد، أو خمسة جنيهات للمتر الواحد، أقاموا عليها مشاريع عملاقة يبيعون المتر فيها بثلاثة آلاف يورو، توضع في جيوبهم، وليس للدولة أي نصيب منها!.

فإما أن تعاد هذه الأراضي إلى الدولة، أو يعاد تقويمها بما يرضي الله تعالى، ويقوم بدفع فروق الأسعار لما تمّ البناء عليه، ويمكن تعزيره على استباحة هذا المال، واستغلال العلاقات مع النظام الفاسد، وبهذا يمكن توفير مليارات لخزينة الدولة تكون لها عوناً بعد

الله تعالى في المرور من أزمتها الحالية.

٦. السعي لإلغاء ديون مصر، وردّ أصل الدّين، وحذف (الربا) منه، عملاً بالقانون الإسلامي والشريعة الإسلامية، مما يفكّ حبل المشنقة حول الاقتصاد المصري، ورفض أي قرض ربوي بعد ذلك.

٧. محاسبة نواب القروض وغيرهم ممن اقترضوا من المصارف ملايين ومليارات، ثم هربوا خارج مصر، ثم تعاون معهم بعض أفراد النظام الفاسد في تقسيم الكعكة وتسوية القضايا، مثل ما حدث مع النائب صاحب الجنسية المزدوجة، وذلك الوزير الفاسد الخائن الذي هرب أموال الدولة للخارج.

٨. التصالح وردّ الحقوق ودفع التعويضات لكل مظلوم ومقهور، سواء على مستوى الأفراد الذين تمّ قتلهم أو اعتقالهم بدون محاكمة أو تهمة، أو على مستوى الشركات التي صودرت وثُبتت أموالها، كشركات توظيف الأموال، وخاصة تلك التي أخلّصت للبلد، ولم ترتكب الخيانة العظمى كما فعل أولئك اللصوص، وهربوا أموال البلد التي نهبوا إلى مصارف الغرب والشرق، والأعداء والأصدقاء، والبلد في أشدّ الحاجة إليها.

• ولماذا التباطؤ في استرداد الأموال المهربة في مصارف الغرب بعد تجميد هذه الأرصدة؟، ولماذا لا يكون هناك قرار حازم لردّ هذه المليارات التي حُجِّزَت بحجة التجميد، ومع الدول التي ترفض ردّها إلينا.

• لماذا لا نطالب بتجريم أيّ مصريّ يقوم باستثمار أمواله خارج مصر منفردًا، لأنه في كثير من الأحيان لا يستطيع البلد حمايته في عودة هذه الأموال. ولماذا لا توجد دولة إسلاميّة واحدة يأمنها الناس، كما يأمنون سويسرا مثلًا؟!

٩. لا بد من تشجيع الشركات الإسلاميّة التي تعمل في توظيف الأموال، بالطريقة الشرعيّة، مثل ما كان من شركات الريان والشريف والحجاز وطيبة والمروة، وغيرها من شركات الأموال التي وظّفت الآلاف، وأنعشت التجارة في البلاد، وأنشأت المصانع والمتاجر، ووسّعت على كثير من الأسر والعائلات.. ثم سُجِن أصحابها أو طُورِدوا، وصودرت تلك الأموال، وسُرقت ونُهبت، واستبدلنا بالاقتصاد الإسلامي الحرّ الشريف النافع، اقتصادًا ربويًّا، وقروضًا تعجيزيّة، واستثمارات أجنبيّة، خطرنا أكبر من نفعها، ورجال أعمال من غير المسلمين لا يرقبون في مؤمن إلّا ولا ذمّة، فصارت الأمور منكوسة

ومعكوسة، وصارت الأقلية تتصرّف بمنطق الأغلبية، والأغلبية تنزوي في بحر التيه، في خلاف ونزاعات وشتات.

لا بد من إصلاح تلك المعادلة، وإعادتها إلى طبيعتها، وإلا حدثت فتنة تدعُ الحلِيم حيران.

١٠- إلزام الشركات العملاقة المصرية والتي تمّ خصخصتها بأبخس الأثمان بمراجعة عقود البيع أولاً، ثم بإلزام أصحابها الجدد بتطوير الصناعة وتحديثها للمنتج كشرط للبيع، ودفع عوض عن هذا الشراء بالثمن البّخس، والبلاغ عمّن سعى لها في هذا البيع مقابل رشوة، والتحقيق معه، ولا يسمح لهم ببناء مساكن استثمارية عليها أو بيعها كقطع أراضي.

١١- ضرورة الاستفادة من شواطئ مصر الممتدة شمالاً وشرقاً، وطولاً على خط الدلتا، في تنمية الثروة السمكية والصناعات المتعلقة بها، والعمل على تلبية السوق المحلية والعالمية، بدلاً من استيراد اللحوم والمعلبات السمكية، مما يُعدُّ عاراً وعبئاً على شعب مصر.

١٢- العمل على الدخول إلى عالم الصناعات العملاقة، مثل صناعة البتروكيماويات، وصناعة السفن العملاقة والطائرات، وعالم

الذرة والطاقة النوويّة.

١٣- إلغاء التعديلات التي طرأت على قوانين «الأحوال الشخصية» والتي أدّت إلى فساد الأسرة، وكثرة النزاع والشقاق والطلاق، مثل قانون: رؤية الطفل، وسكن الزوجة، ومؤخّر الصداق، وقائمة المنقولات، وختان الإناث، ورفع سنّ الزواج للأثني، وإقحام بنك ناصر الاجتماعي في المشكلة، وغير ذلك مما يُعدُّ مخالفاً للدين والدستور.

١٤- الالتزام بالصرّاحة والصدق، ومصارحة الشعب بالحقائق، ومشاركته في حلّ مشاكله، والعمل على تزكية الأخلاق التي فسدت في ظل النظام الفاسد، وتضييق الخناق على:- المرايين والزناة وتجار السموم البيضاء والمسكرات والمخدّرات والدخان ومتعاطيها، تمهيداً لإصلاح الأجيال الفاسدة، وتهيئة المناخ لأجيال صالحة تستطيع أن تقود مسيرة التنمية والتقدم العلمي.

١٥- إعدام شماعات النظام السابق من:- [الإرهاب، ومشكلة السكان، والفتنة الطائفية، ونعمة الفرعونية تارة، والفاطمية تارة أخرى].

١٦- إلغاء المحسوبيّة في المناصب الهامة، وإفساح المجال لدماء بديلة تتمتع بالديانة، والسمعة الحسنة، والخبرة والحيويّة، والقدرة على العطاء.

١٧- العمل على إيجاد فرص عمل تنمويّة من خلال مشاريع وصناعات عملاقة وقويّة وحديثة في المناطق الصناعيّة، بجانب صناعات الشيبسي والكراتيه والبسكويت واللبن، وغيرها مما لا تُسَمِّن إلا أصحابها، ولا تسدُّ رمق هذا الشعب الجائع، الذي يعاني أفرادَه من البطالة، وضعف مستوى المعيشة.

وهذا لن يكون من خلال استثمار أجنبي، بل لابد من خطة طويلة المدى تقسّم إلى خطط قصيرة المدى، ولا بد لها من رأس مال وطني (١٠٠٪)، أو عربي إسلامي في المقام الأول، حتى لا نتجه إلى بيع البلد كما حدث من قبل. والمستثمر الأجنبي له أغراض وأهداف تخدم موطنه ومصالحه أولاً.

لقد وقعنا في فخّ المخربّ الأجنبيّ في تثبيت الصناعات الملوّثة للبيئة، كصناعة الأسمت، والحديد والصلب والرّخام، واستخدام الفحم في محطات الكهرباء، بدلاً من تطويرها واستخدام وسائل الطاقة النظيفة في تشغيلها، وأرغمنا على تخصيص الصناعات الأساسية، وبدلاً من التوسّع السكاني الأفقي عمَدنا إلى إنشاء أبراج عالية في مناطق مزدحمة؛ مما زاد من تعقيد المشكلة السكانية في مصر.

فيا ليت قومي ينتبهون ويعلمون!

حتى حركة المترو والترام التي يتّجهُ إليها كثير من الدول المتقدمة، للحدّ من التلوّث بعدام السيارات، يتم التقليل منه وإلغاؤه، مع أنه حلٌّ لكثير من المشاكل، ومن مواقف السيارات في الشوارع الرئيسة، حيث يمكن عمل خطوط الترام مجاورة للرصيف، وبهذا نلغي مواقف السيارات العشوائية، ونترك الشوارع فسيحةً لمرور السيارات.

ولماذا توقف مشروع تحويل سيارات النقل والعام والباصات لتعمل بالغاز؟ ومن الذي وراء إلغاء هذا المشروع؟

كأنك تُحسُّ وتستشعر أن هناك أيدي خفية تعمل على هدم وتقويض كل ما فيه صالح البلاد والعباد، وللأسف فإن هذه الأيدي منا ومن بيننا، وتسيطر على عقولنا من خلال إعلامهم الفاسد وقنواتهم العميلة.

١٨- لا بد من تشجيع القطاع الخاص بقروض غير ربويّة، أو بمشاركته مشاركة فعلية، وتوزيع الأعمال العملاقة بعد توزيعها إلى أجزاء صغيرة، يقوم على إنتاجها شركات صغيرة، ثم يتم تجميعها - وفق خطة مدروسة - إلى إنتاج صناعيٍّ ضخم، ولا بد من تشجيع

الدولة لأصحاب المصانع، وتقديم الخدمات لهم من كهرباء ومياه وغاز بأسعار رمزية، بخلاف ما يحدث الآن.

هل تُصدِّقُ أن مصنعًا صغيرًا في منطقة «العُبور» تأتيه فاتورة الكهرباء بمبلغ ثلاثمائة ألف جنيه؟! فأَيُّ صناعةٍ إذن نريد تشجيعها؟!!

١٩- محاربة الفساد، وتهيئة الشعب إعلاميًا وتربويًا لإتقان العمل، ومحاربة الغشِّ والرشوة وكل أنواع الفساد الإداري والمالي والوظيفي الذي تشبعت به أجيال متتالية تربت على الغشِّ، وشاهدت سرقات رجال الدولة، وكيف استغلَّت نفوذها، فترع الشعب في الفساد كما رتع حكامه وقوَّاده فيه، حتى عمَّ الفسادُ كل أركان الدولة، ومؤسَّساتها العسكريَّة والمدنيَّة والسياسيَّة، وحتى الدينيَّة.

والشعب يتحمل مسؤولية الرضا بالفساد، فقد ذمَّ الله قوم فرعون عندما أطاعوه ورضوا به مع قتله وإرهابه. فقال تعالى: ﴿فَاسْتَخَفَّ

قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٤﴾ ثم قال الله بعدها:

﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الزخرف].

٢٠- أما التعليم: فجوانب الفساد فيه لا تُحصَى ولا تُعدُّ، وأي دولة في العالم لا تتقدَّم إلا من خلال الاهتمام والالتفات حول عقيدة يُجَبُّها

الشباب ويحترمها، وتعليم صحيح من خلال هويّة وطنيّة، وصحّة تُحفظ بها الأجيال، وتتحمّل بها تبعيّة المسئوليّة.

ولقد حطّم نظام التعليم السابق طموحات الشباب وآمالهم، وغرس فيهم البلادة، وطمس فيهم همّة نحو البحث العلمي والاختراع والتقدم والتقنية، وبثّ فيهم تعليماً سلبياً لا تتقدّم به الأمة، فألغت المدارس معامل الكيمياء والأحياء الطبيعيّة، وأنشأت بدلاً منها غرف الحاسب الآلي (التي لا تمارس دورها إلا قليلاً)، وكذلك قلّ عدد المكتبات، وإن وُجِدَت فلا توجد حصص للقراءة والاطّلاع، ولا يوجد المدرس التربويّ الكفء المتقن لعمله الذي يراعي فيه ربه سبحانه - إلا ما رحم ربي - .

مما أدّى كل هذا إلى أن تخرّج الكثيرون من كليات التجارة والحقوق والحاسب الآلي، بينما قلّ عدد الخريجين من الكليات العمليّة: كالعلوم، والزراعة، والتقنية، وصار همّ كل شاب أو طالب تعلم الحاسب الآلي ولغة أجنبيّة، وانتشر العاطلون عن العمل، وفشت البطالة بسبب هذا، وتعطلّ البحث العلمي، وامتأّت خزانات الكتب بالجامعات بالرسائل العلميّة النافعة والمفيدة،

وتعطلت مسيرة البحث العلمي حتى وصل عدد المخترعات في جميع الدول العربيّة والإسلاميّة مجتمعة إلى آحاد لا عشرات، في حين وصلت في دولة واحدة تحوطها المخاوف من كل جهة، لأنها معتديّة مغتصبة لأرض الآخرين إلى ألوف الاختراعات كل عام.

كما يلزم إعادة مراكز التلمذة الصناعيّة والتدريب المهني التي عطّلتها النظام السابق، والتي كانت تخرّج لنا آلاف المهرة من العمالة المدربة الماهرة، والتي كان يتطلع لها الجميع من كل دول العالم من حولنا، ولقد استبدلوا بها العمالة الواردة من دول جنوب شرق آسيا وغيرها؟

- متى تغار أمّتنا على العلم التجريبي وسبل التقدم فيه وإلى متى؟!
 - مع ضرورة تعديل وتغيير مناهج التعليم، وإعادة دراسة التاريخ بدون تزوير أو تحوير، وإحياء مدارس المتفوقين، وأن تبني الدولة النابغين والموهوبين من الطلاب في شتّى مراحل الدراسة، وبعد الجامعة.
- لاحظ أنني لا أقلل من شأن التعليم في المجالات التي سبق ذكرها من [التجارة، والحقوق، والحاسب الآلي، والإعلام،] ولكن أعترض على النسب، لأن هناك معادلة معكوسة مقلوبة في هذه النسب أسفرت عن ملايين العاطلين، فانتشرت البطالة وتضخّمت.

فعلى سبيل المثال: في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات كانت كل من كليّة العلوم بأقسامها المختلفة، وكليّة الزراعة بأقسامها المختلفة تشمل سنويًا الآلاف من الطلاب الدارسين بها، بجانب الوافدين إليها من دول أخرى.

واليوم هذه الكليّات لا تشمل إلا بضع مئات، وأكون صادقًا لو قلت بعض عشرات، كما أنه توجد بها أقسام لا تشمل إلا طالبين أو ثلاثة، مع أن هذه الأقسام هي التي تُخرج لنا العباقرة والعلماء والمخترعين والمبدعين في الكثير من شتّى المجالات.

• ولقد قلت في إحدى محاضراتي حول «أزمة مياه النيل»: لماذا لا نستفيد من الآلاف من الخريجين في شتّى الكليات، ونُعطي لهم دورة لمدة أربعة أو ستة أشهر، ونُرسلهم خبراء في دول أفريقيا في شتّى المجالات؛ مما يعود علينا بالنفع كحل جزئي لمشكلة البطالة، وإقامة علاقات بناءة مع دول أفريقيا الخصبة، والتي تركناها مرتعًا واسعًا للصهاينة والأمريكان والأوروبيين والصينيين، كما يعود علينا بمشاريع استثماريّة وعائد مادي كبير، ونأمن مكر هذه الدول ولعب أعدائنا فيها، ولا يفوتنا هنا دور الدعاة وخريجي كليات الدعوة والدراسات

الإسلامية في عودة أفريقيا قارة مسلمة، لوقف حملات التبشير بهذه القارة الخصبه والتي يُراد لها أن تكون قارة نصرانية.

• فمناهج التدريس غير صالحة للتعليم والتطبيق، وأجيال المدرسين لا يصلحون لهذه المهمة الغالية السامية، بعد أن صار شاغلهم جمع الأموال ومصارعة تكاليف الحياة، ولا يُعدُّون تربويين بمعنى الكلمة ومضمونها، فكيف تكون النتيجة لكل ذلك!

• والبحث العلمي لا ينال حظاً في هذه البلاد مثل ما يناله لاعبو الكرة، والمتسبون إلى الغناء وما يسمَّى بالفن، وليس للبحث العلمي ميزانية تؤهله للرقى والبحث.

• وأقول: يجب أن تكون ميزانية التعليم والبحث العلمي، ورعاية المهويين علمياً والباحثين والعلماء في المرتبة الماثلة مع ميزانية الرئاسة والحكومة والجيش والشرطة والصحة والتموين، أو تزيد.

٢١. وإذا تحدثنا عن الصحة، وكيف أُعدمت أجيال في عهد النظام السابق وهم أحياء، لا أقصد إعدام الموت، لكن أقصد إعدام الصحة، آلاف وملايين في سنّ الشباب يتردّدون على المستشفيات وعيادات الأطباء، والملايين أصابهم السرطان والكبد البوائي، والذبحة الصدرية،

الثورات العربيّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (١٦٧)

وأعراض القلب والسكري، والضعف الجنسي والبدني، وأسباب ذلك: التلوث [السياسي، الاجتماعي، الزراعي، الصناعي، الثقافي، الأخلاقي].. فهل تقوى مثل هذه الأجيال على النهضة بوطنها؟!

• لقد تحولت المستشفيات والعيادات إلى مراكز استثمارية، همّها جمع الأموال وجني الأرباح في بلد يعاني أهله من الفقر والمرض والجهل.

• ومن العجيب والفساد الخطير: أن تخرّجت أجيال من كليات الطبّ دفعت الآلاف في الدروس الخصوصية، وعاصرت استغلال الأساتذة والمعידين لهم، بل والمرضى الذين تجري معهم اختبارات عمليّة بالكلية، تخيل أن الكثير من الطلاب في سنة الامتياز بكليات الطبّ لا يتحدث مع المريض إلا بعد إعطائه رشوة، وذلك في المستشفيات التعليميّة الجامعيّة.

قل لي بالله عليك: هذا الطبيب الذي تخرّج في هذا الجوّ ماذا يُرجى منه بعد تخرّجه، وقد وجد نفسه يتقاضى راتباً لا يتجاوز (٤٨٠) جنيهاً مصرياً شهرياً (١).

(١) خرج آلاف الأطباء في مسيرة احتجاج، ويوم إضراب بسبب تردي أوضاعهم وبغيّة تصحيح أوضاعهم [١٤/٦/١٤هـ - ١٧/٥/٢٠١١م].

ما الفرق بين الطبيب والموظف الذي يعمل في الجيش أو الشرطة أو شركات البترول أو الاتصالات؟! أليس دور الطبيب هو حماية الشعب بالمحافظة على صحته، ولا يقل أهمية عن دور المتسبين إلى الجيش في حماية الشعب والمحافظة عليه؟ فلماذا هذه التفرقة الظالمة؟!

وما يقال عن طالب الطبّ، يقال عن الطالب الذي يلتحق بكلية الشرطة: كم يدفع أهله رشوة قد تصل إلى مائة ألف جنيه، من أجل الالتحاق بها، وكم يصرف عليه أهله حتى يتم تخرّجه، فما ظنك بهذا الطالب إذا تخرج من كليته كم يكون راتبه الشهري؟ وماذا يكون دوره في الأمن، وهمّه في العمل؟!، ناهيك عن احتقاره لشعبه ووطنه، وسوء خلقه؟!، فما ظنك بتعامل هذا الضابط مع أفراد شعبه؟!

• ولك أن تتخيل كم عدد المرضى في الحالات الحرجة جدًّا، والذين يذهبون من مستشفى إلى آخر لا تقبلهم، والله لقد مات بعضهم على أرصفة الطوارئ داخل المستشفيات بسبب عدم استقبالهم، والسبب في عدم دخولهم حُجج واهيَّة، حقيقتها عدم احترام آدميَّة الإنسان.

وهذا العلاج والتداوي فرض عين على الحاكم أن يُؤمِّنه لشعبه

بأرقى وأسهل وأقرب طرق العلاج، لا يخصُّ به طائفة دون أخرى.

ولقد انجَّهت الدولة في الماضي إلى بناء مئات من المستشفيات الاستشاريّة بخلاف المستشفيات الاستشاريّة الخاصّة، وكادت أن تلغي العلاج المجاني في المستشفيات الحكوميّة.

والسؤال: في رقبة مَنْ؟، وعلى مَنْ تقع المسؤوليّة؟، لقد سرقوا المليارات وقتلوا الآلاف من أبناء شعبهم من خلال: المرض والقحط والجوع والتعذيب!

٢٢. في المجال الزراعي: والزراعة هي عمود الأمة وكيانها، وانظر: كيف أهملت الزراعات الوطنيّة، والتي كنا أولى دول العالم إنتاجًا وتصديرًا لها، وأهملت الأراضي الزراعيّة، وتحول جزء كبير إلى بنايات عشوائيّة، وأهملت البذور والأسمدة العضويّة والنيتروجينيّة، واستبدلت بها بذور مسرطنة ومهجنة وفسادة، وكيماويات ضارّة بالإنسان والبيئة، وأدى اليهود الصهاينة دورًا بارزًا في هذا الموضوع، حتى أعلنت المنظمات الغذائيّة العالميّة أن (٨٠٪) من طعام وغذاء المصريين لا يصلح للاستهلاك الآدمي، هذا بجانب الفساد في مياه الشرب وإهمال النيل - هبة الله تعالى لمصر - بإلقاء المخلفات والمجاري

(١٧٠) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

ونفايات المصانع فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
وتم الاعتداء على الأرض الطينية الخصبة، بالبناء العشوائي عليها
دون تراخيص، وعلى أعين وسمع المسؤولين، وتركت الصحراء
الشاسعة التي تحتاج إلى إعمار.

ولقد جربنا نجاح إقامة المدن الجديدة في الصحراء، فلمصلحة من
يتمُّ التعدي على الأراضي الزراعية؟!!

وهذا يحتاج إلى ثورة حقيقية من أجل التغيير والبناء والإصلاح
لإزالة آثار هذه المأساة الزراعية في مصر، بعد أن كانت تشتهر أرضها
منذ آلاف السنين بأنها «الأرض السمراء» «الجيبتوس وكيم»، ومنها
عُرِفَت مصر Egypt، أي صاحب الأرض السمراء.

• لماذا لا تُستثمر المساحات الشاسعة على جانبي الترع، والمصارف
في زراعة أشجار في خطة قومية قد توازي الدخل القومي!، وكذلك
كثير من الحدائق والمنتزهات والشوارع والمدارس والجامعات، لماذا
لا يزرع فيها أشجار مثمرة مع بعض أشجار الزينة في تناغم وتناسق
بديع، كما سبق وذكرنا ذلك؟!!

• لماذا لا يستثمر مشروع تحلية مياه المجاري في زراعة غابات

أخشاب تقوم عليها صناعات خشبيّة عملاقة للإنتاج المحلي والتصدير.
• لماذا لا يصدر قانون حازم ضدّ من يعبث بالأرض الزراعيّة في مصر، ويجرّم البناء على الأراضي الزراعيّة، إما بمصادرة الأرض، أو تغريم صاحبها وتكليفه بإعادتها زراعة كما كانت، وعلى الإعلام أن يلعب دورًا كبيرًا ومهمًّا في هذه القضية.

• لا بد من تشجيع صغار الفلاحين على تربية الماشية والأغنام والطيور، مما يُعدُّ ثروة قوميّة حقيقيّة، ولماذا أهملنا الفلاح المصري، وهو عمدة وعمود الاقتصاد القومي؟!

• كذلك: العمل على الاستفادة من نهر المياه الجاري في باطن الأرض من مرسى مطروح إلى سيناء، مما يمكّننا بفضل الله تعالى من إنشاء دلتا جديدة، تحتمل أكثر من (٢٥٠) مليون نسمة، وإقامة مشاريع صناعيّة وزراعيّة وسياحيّة متكاملة.

وهناك دراسة قام بها عدد من الخبراء من أساتذة كليات الزراعة والعلوم (طبقات الأرض) حول هذا المشروع. وهذه الدراسة موجودة لِنَ أراد أن يَطَّلِعَ عليها.

٢٣- الأمن الوقائي ومنع الجريمة قبل وقوعها:

أليس من وظيفة الأمن: منع القتل، والاعتصاب، والاعتداء على الآخرين، والسرقة، والغش، وترويع الأبرياء، ومنع الخمر والمخدرات وسائر الجرائم المنصوص عليها في الشرع الإسلامي الحنيف والقانون.

إذن فليَمَ تحاربون الدعاة والعلماء، وتُخفون عداوتكم للإسلام مع أنهم هم صمام الأمن؟، فالناس يستجيبون لهم، ويُنتصون إليهم، ويحترمونهم ويحبونهم، وهم لا يدعون الناس إلا إلى عبادة خالصة لله ﷻ، وتعامل صادق مع النفس والغير، والبُعد عن المحرّمات والمهلكات.

ولابد لنا من معرفة الأمن وتعريفه حتى ينعم به الوطن، لأن الأمن والأمان يكون في حماية الدين وأهله لا في محاربتهم، ويكون ضدَّ من لا يرجون لنا خيرًا ولا أمانًا، فلا أمان لم يُحيي دينًا.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ

الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ [الأنعام].

فعلامات ودلالات الأمن والهداية هي: الإيمان الخالي من الشرك،

وعدم الظلم.

• فإذا كان محاربة الإرهاب مقصودًا به: محاربة التدين الإسلامي الصحيح، ومتابعة العلماء والدعاة، ومراقبة المساجد كما كان في السابق، فبئست المهمة، ويا لها من مهمة حقيرة، فما أفلح وما نجح كل من حارب الحق وصدّ الناس عنه، إرضاءً للسادة والكبراء في الداخل والخارج.

• إن الإرهاب الحقيقيّ هو قتل الأبرياء، وتدمير المنشآت، واستحلال دماء الناس وأعراضهم، فهذا إفساد في الأرض له حدٌّ في الشرع يسمّى «حدّ الحِرابة». قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المائدة].

• ومن لوازم الأمن أن يتمّ القضاء على كل أعمال وأشكال البلطجة التي أصبحت ظاهرة مرعبة، والعمل على ردّ الأموال المهزّبة إلى الخارج. فنحن نحتاج إلى جهاز لمكافحة إرهاب البلطجة، وتوفير مناخ آمن للاستثمار والتنمية، والحدّ من القِطَطِ السّمان، ومتابعة الخونة والعملاء الذين يعملون على إثارة الفوضى وبثّ الفتن والشائعات.

أَتَعَجَّبُ - كما يتعجب كل مواطن حرّ شريف - عندما أجد أن هناك من له عشرون أو خمسون أو سبعون سابقة إجرام، وهؤلاء عددهم بالمئات بل الآلاف، وقد احترفوا الإجرام بشتى أشكاله من تعاطي وبيع المخدرات والسموم البيضاء، والاعتصاب والسرقة والقتل وسفك الدماء، والتعدي على الأبرياء والحقوق والممتلكات، وهؤلاء كانوا أداة يستعملها النظام السابق فزاعة.

• يجب إصلاح هؤلاء، والعمل على أن يكونوا مواطنين صالحين، أو بترهم كلياً من المجتمع ليتطهّر منهم، وأن لا يتمّ حجز أحد في قسم الشرطة دون تهمة يثبت تورّطه فيها، ويتم سرعة الفصل في القضايا التي ثبت الاتهام فيها، وأن يتم تعديل نظام المحاماة، وأن يحترم المحامي شرف هذه المهنة، وأن يُعاقب كل خائن لها، أو مدافع عن الباطل بالباطل، وكذلك إصلاح نظام القضاء والنيابة العامة.

• ويجب مراجعة أماكن الحجز غير الآدمية في أقسام الشرطة، ويجب تخصيص داعية إسلامي تربوي لكل قسم وسجن، يساعده معالج طبّ نفسي، أو خبير بالصحة النفسية، يعملان معاً على إصلاح المحبوسين، وتأهيلهم ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع.

• كما أقترح إنشاء جمعية خيريّة، مهمتها رعاية أسر المسجونين، والإنفاق عليهم، وكفالتهم تربويًا وماديًا وعلميًا إلى أن يعود إليهم عائلهم المسجون، وأن يُعاد لمصلحة السجون إنتاجها من الأثاث والجلود والصناعات التي كان يقوم بها المساجين للاستفادة من أوقاتهم وخبراتهم، ويعود جزء من العائد منها على أسرهم، ويعمل بها بعد انتهاء مدة عقوبته لمن لم يجد عملاً شريفًا له، ولئلا يرجع إلى الجريمة.

٢٤- أما الأزهر وأوقافه: فإنه لم يسلم من الظلمة والخنونة والفاستدين، فقد سُلبت أوقافه، وظل الأزهر عبر عشرات السنين الأخيرة يقوده ويقود مسيرة الأوقاف والفتوى فيه مشايخ صوفيّة، عملوا على تهميش الدين، ودور الأزهر والعلماء في الحياة، كما أفسدوا التعليم الأزهري بمراحله المختلفة من الابتدائي حتى الجامعة، وجعلوا البلد مرتعًا خصبًا للبهائيّة والبابيّة، والرافضة وغيرهم، وداهن عشرات العلماء منهم الحكام الظلمة، فأفسدوا الدين والدنيا.

وإن تعجب فالتعجب من وجود أكبر مدرسة دينيّة تعليميّة في العالم الإسلامي، في بلد من أسوأ بلاد العالم في الأخلاق والمعاملات!

ولا ينسى التاريخ دور الدولة العبيديّة الرافضيّة في تمكين الصليبيين من القدس، ولولا أن مكّن الله تعالى نور الدين زنكي وقائده صلاح الدين الأيوبي من إعادة مصر إلى الدولة السنيّة، وإيقاف المد الشيعي الرافضي الباطني لصارت مصر اليوم إيران أخرى.

هذا بجانب دور الأزهر - وللأسف - في تمهيش رسالة المسجد، وتمكين الأمن من رقاب علماء الدين ودُعائه، حتى نشطت الديانات الأخرى، وتكاسل وتحاذل أصحاب الدين الحق.

• إننا نريد أن يعود للأزهر هيئته، وأن يكون ممثلاً للكتاب والسنة بلا حزبيّة أو صوفيّة، وأن يعود إلى المسجد دوره، وأن يصبح التعليم الأزهري أرقى وأعلى نظم التعليم ليس في مصر وحدها، بل في العالم أجمع، وأن تدرس فيه العقيدة الصحيحة بدلاً من تدريس عقيدة الأشاعرة، وفرضها على شعب مصر، واعتبارها عقيدة أهل السنة والجماعة!، كما نتمنى أن تعود كتب علوم القرآن وكتب الحديث للتدريس بدلاً من مؤلفات الأساتذة التي لا تدانيتها في المستوى العلمي، وأدّت بخريجي الأزهر إلى أن يصابوا بالهزال والجفاف العلمي، وأصبحوا مبتوري الحجّة والبرهان، وأوتوا الجدل السيئ.

نريد أن يعود العالم الأزهرّي عالمًا في اللغة والفقّه والحديث والتفسير والأصول، متحلّيًا بحكمة الدعوة والبلاغ، وأن يكون كذلك عالمًا ربانيًا، مجاهدًا في سبيل الله، مدافعًا عن الحق، سيفًا بتارًا ضدّ المبتدعين والمخرفين.

• وقد تعجّبتُ من إعطاء الضبطية القضائية لعدد من علماء الأوقاف والأزهر، لا لضبط العصاة والمبتدعة، بل لضبط واعتقال الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، الذين يقولون كلمة الحق على المنابر، أو يخالفون النظام المبتدع في توحيد خطبة الجمعة!

أرأيت انتكاسة في المنهج والمفاهيم والمهام مثل هذه الانتكاسة؟!
• كذلك لا بد من القضاء على فساد الأوقاف الذي طال المساجد وأموال المتبرعين وفاعلي الخير. ومن صور هذا الفساد:

١- إهدار الملايين في مشروع «الأذان الموحد»، هذه الملايين التي كان الأولى أن يوفّر بها عشرات الآلاف من الوظائف، وتحسين أوضاع مساجد الأوقاف، ورفع الحالة المعيشيّة للخطباء والعاملين في المساجد، وتشغيل العاطلين من خريجي الأزهر، هذا بجانب عدم الاستفادة من (١٠٧) آلاف مقيم للشعائر.

٢- مشروع «المصحف الناطق»، فقد تم شراؤه بمبلغ (٧٠) مليون جنيه من أحد السُوريين الذي هرب بالملايين، ولا زالت الوزارة تبحث عن «ناطق زقزوق».

٣- قيام وكيل وزارة الأوقاف (للمراقبة والتطوير) بالاستيلاء على بعض المساجد، وتشغيل ملحقاتها لحسابه الخاص، مثل: مسجد حسان ابن ثابت بحدائق القبة (راجع القضية بالنيابة الإدارية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٠م)، ومسجد الإيمان بشارع مصر والسودان بحدائق القبة، وأراضي الشوبكشي بقسم أول شبرا، والتي اقتسمها مع وكيل الوزارة للوجه البحري، واستيلاء الأول على (١٥٠) فدان من وقف ورثة حامد محمود باشا، مزروعة بالمناجو، على طريق مصر - إسكندرية الصحراوي، وقام بتسهيل بناء شقة وثلاثة محلات لصالح أحد معارفه فوق مسجد أبناء الصالحين في البساتين (قضية رقم ١٠٠ نيابة إدارية لسنة ٢٠١٠م)، وسمح لأحد الأشخاص بتحويل ملحقات بمسجد الهدى المحمدي في البساتين إلى مخزن للسُكر والعدس، وثلاجة لحفظ اللحوم على حساب مكتبة تضم أمهات الكتب (قضية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٠م)، والاستيلاء على (٤٠) فدانا بشارع محمد نور الدين بالبساتين،

وتم بناء عمارات سكنيّة لصالح بعض المحظوظين.

وثمة تساؤل مهم: أين حُجج أوقاف المسلمين التي كانت محفوظة في الدور الأرضي في وزارة الأوقاف؟، ولماذا اختفت معظمها ولمصلحة مَنْ؟!.

قابلني أحد المصلين وأنا بمسجد بالمنيل فأخبرني أن لهم وقفاً بالإسكندريّة تمّ الاعتداء عليه، وتم بناء معبد لليهود وكنيسة للنصارى فيه، فيلّى متى هذا الهُراء!؟

٤- حتى مدافن الأوقاف لم تسلم من النهب والسَّرقات.

٥- وكذلك صناديق الندور، والمخالفات الماليّة والإداريّة، والتي تبلغ قيمتها حوالي (٢٠) مليون جنيه، أو أكثر.

هذا نَزْرٌ يسير من الفساد الذي توصلّ إلى معرفة حقيقته نفرٌ قليلٌ من الغيورين على دينهم، والذي خَفِيَ كان أعظم (١).

فهل عَلِمَ كل مسؤول في وزارة الأوقاف أنه على ثغر من ثغور الإسلام؟ ولتكن هذه الآية نصب أعينهم، ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ

(١) جريدة الوفد، العدد ١٤١٩، الخميس ١٢/٥/٢٠١١م، (ص: ٢٢).

اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكُنِيَ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٣١﴾ [الأحزاب].

• وليعلم أن الدعوة إلى الله تعالى أهم المهّمات وأوجب الواجبات، فلا تنهج نهج مَنْ قال الله فيه: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف ١٢٣]، فليس الإسلام حِكْرًا على هيئة أو وزارة حيدت الإسلام في اتجاه معين، وليكن حرصكم على الإسلام الحق أولى، وأن احتواء العلماء والفقهاء والوعاظ غير خريجي الأزهر أولى من إقصائهم.

٢٥- حتى هُوِيَّة الدولة ولغتها الرسميَّة: على الرغم من أن مصر إسلاميَّة عَبْرَ مئات السنين، إلا أنهم يريدون أن يعبثوا بها بحجة «الدولة المدنيَّة» والمستوردة إلينا من الخارج، فأوروبا لم تعرف هذا المصطلح إلا في أواخر القرن الماضي.

وقد أثبت د. محمد عمارة أن مصطلح «الدولة المدنيَّة» غير مستخدم في أوروبا أو أمريكا، ولكنهم يغيِّرون في الألفاظ لفضحهم وكشف أهدافهم الخبيثة.

ويحاول ذلك: اللادينيون (الراضعون لبن الغرب، وبئس ما رضعوا)، والتحرريُّون (أشقاؤهم في الحضانة، وبئست المرزعة

والفاطمة)^(١)، ويشدُّ من أزر هؤلاء مَنْ يريد بثَّ الفتنة الطائفية من بعض النصارى المتطرِّفين واليهود الحاقدين من أجل تنحية الإسلام وسِمَتِهِ عن هذا البلد الإسلامي الكبير.

• ولذلك نحن لا نريدها دولة بصبغة فرعونية تعود بنا إلى الوراء، وإلى استبداد وفرعنة هؤلاء الحكام الفراعين، ولا نريدها دولة رافضية تعود بنا لدولة العبيديين الخائنة والتي أفسدت العباد والبلاد، ولا نريدها دولة لا دينية فنكون أذياناً تابعين للغرب في ثقافتهم وهويّتهم ودينهم، ولا نريدها دولة نصرانية، فذلك سوف يعيدنا إلى محاكم التفتيش وإلى الحروب الصليبية مرة أخرى، ولا نريد أن تكون دولة بلا هوية، فلا حلَّ ولا سبيل لنا إلا أن تكون دولة إسلامية، دينها الإسلام، حاكمها مسلم، لغتها العربية، تأخذ بأسس العلوم والتقدم والمدنية بها لا يخالف العقيدة الإسلامية، ولا نُكره أحدًا على الخروج من ديانتها إلى أخرى.

وأنا أتساءل: هل تعني الدولة المدنية أنها بلا دين رسمي تتحاكم

(١) راجع كتاب: نقد العلمانية لمؤلفه د. محمد التكريتي، وكتاب الليبرالية للدكتور محمود الصاوي، وكتاب الديمقراطية في ميزان الشرع للمؤلف.

إليه، وتكون أحكامه وتشريعاته مقدّمة على أي شيء آخر؟!، وهل يرضى النصراني في مصر بتنحية أناجيلهم الأربعة عن التحاكم إليها؟! وهل تعني الدولة المدنيّة المساواة بين أفراد الشعب في كل شيء؟، فيجوز للنصراني أن يتزوج المسلمة، وهذا محرّم في شريعة الإسلام، الذي أباح زواج المسلم من الكتابيّة (اليهوديّة أو النصرانيّة) بشرط أن تكون مُحَصَّنَة، وفي ظروف معينة يضطر إليها، لأن الإسلام رغب في نكاح ذوات الدين من الصالحات والقانتات، ولم يسمح بزواج المسلمة من النصراني أو اليهودي أو البوذي أو حتى المسلم الفاسق، لأن الزوج له ولاية، ولا ولاية في الشرع لفاسق أو مشرك.

أم أن الدولة المدنيّة تعني حكمًا غير عسكريّ؟

• سِمَة الدولة وهويّتها اللغة العربيّة، وهذه اللغة تحارب في بلادها في شتّى الميادين: ابتداءً من النطق، ومرورًا بإهمال تعليمها بطرق علميّة حديثة ومعامل، كما يحدث مع اللغات الأخرى، وتمشيًا مع محاولة طمس الأرقام العربيّة (١،٢...) واستبدال الأرقام الأعجميّة بها^(١) تحت وهم الأصل الهندي، وهذا باطل وزور،

(١) اقرأ رسالتنا: «لغتنا أو الهاوية.. الأرقام الأعجميّة تغزو الأرقام العربيّة».

ومخالفة للعقل والعلم، والحقائق والتاريخ والتراث والدين.

وقد دعت هيئة كبار العلماء في السعودية، واتحاد المجامع اللغويّة إلى الحفاظ على أرقامنا العربيّة الأصيلة التي مازلنا نكتبها في دور التعليم وحياتنا اليوميّة.

كما أنها تحاربُ بالسخرية منها، وتشجيع العاميّة في وسائل الإعلام والخطاب الرسمي، حتى أسماء المحلات صار أغلبها أعجميًّا، وملابس الشباب والأطفال صار مكتوبًا عليها بالإنجليزيّة ورسومات أعجميّة (بل كلمات كفريّة وشركيّة مثل: Nike) وتعني إله النصر عند الإغريق، و(Satan، Devil) والمراد بها الشيطان).

وقفتة فلسطين إسلامية

- من الذي قام بتوزيع الخريطة التي طبعتها السفارة الأمريكية لمصر والعالم العربي، ووُزعت على جميع المدارس الابتدائية والإعدادية والتي بها دولة «إسرائيل» بدلاً من دولة فلسطين؟!!
- ما حكم الدين في رجل قام بتصدير خضروات وفاكهة للصرب وقت حرب البوسنة والمهرسك (غالبية شعبها من المسلمين) بما قيمته (٨٠) مليون دولار، وما حكم الدين في رجل قام بتصدير الغاز إلى الدولة المعتدية «إسرائيل» بأقل من التكلفة الحقيقية له، وهو في نفس الوقت يصادر سيارة صغيرة (فنتاس) محملة بالبنزين مهربة إلى غزة، ويصادرها، ويُحاكم سائقها؟!!
- وما حكم الدين في حاكم يقوم بمساعدة الجنوبيين في السودان على محاربة دولتهم السودان والانفصال عنها، ويقدم لهم مساعدات بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار؟! (جريدة الأهرام - ٨ / ١ / ٢٠١١).
- ويتعاون مع «إسرائيل» التي أمدت الجنوبيين بالرشاشات والمدافع والعربات المصفحة، وهدفها الالتفاف حول السودان، وإضعاف مصر.
- ورحم الله من قال: « مساحة جنوب السودان أكبر من مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين، وسوف يتم خصمها من مساحة العالم العربي، لكن لا يهم، فمساحة العالم العربي أكبر من مساحة «التخلف» ».
- راجع مقالة د. زكي البحيري - جريدة المصري ١٠ / ١ / ٢٠١١.

• لغتنا أو الهاوية:

- مميزات اللغة:

- اللغة هي التي توحد الشعب، وتجمعه على كلمة سواء.
- اللغة هي الشخصية القومية التي لا مساومة عليها ولا تنازل.
- اللغة هي سبيل التمييز وعدم الانجراف.
- اللغة هي وسيلة حفظ الحضارة والتراث والأعجاد.
- اللغة هي مصدر ترجمة العلوم والابتكار والاختراع.
- اللغة العربية هي عزة الأمة، فهي تعتز: بلغة القرآن، ولغة أهل الجنة، وأنها اللغة الوحيدة التي لم تندثر ولن تندثر، فغيرها من اللغات لا يتجاوز عمره مائتي سنة، ثم اندثر أو تحوّل إلى لغة أخرى.
- اللغة العربية هي أم اللغات، وأعظمها بلاغةً وفصاحةً وأصواتاً وبياناً وتحليلاً وتصوراً، وأقواها ثباتاً واستمراراً.
- ومن محاولات الأعداء الحرب على الأرقام العربية ثم الحروف.
- لذلك يجب إلغاء الوهم بأن الأرقام العربية أصلها هندي، والأرقام

الإنجليزية أصلها عربيٌّ، ولقد سقطت اللغة العربية في ثلاثين دولة ابتداءً من الأرقام، ثم الحروف، ثم النطق.

• ومن إثبات هوية الدولة: إلغاء عطلة يوم السبت، لأننا لسنا مع اليهود، وإلغاء عطلة يوم الأحد، لأننا لسنا دولة نصرانية، واستبدال عطلة يوم الجمعة بها، وجعل الخميس عمل نصف يوم، لأن دولة يتعطل فيها العمل والإنتاج وعملية الحياة ثلاثة أيام في الأسبوع، بالتأكيد هي دولة مفككة هزيلة، غير عاملة، وغير منتجة.

٢٦- لو نظرت إلى مجال الخدمات من كهرباء ومياه واتصالات ومواصلات لوجدت كيف تحوّلت هذه المؤسسات الخدمية إلى شركات قابضة لأموال الناس، تمهيداً لقبض أرواحهم من كثرة ما تسبّب لهم من الهمّ والنكد والاستغلال والمشاكل. فواتير عشوائية، وغلاء مصطنع لتحقيق مليارات لا تذهب للتنمية والتطوير، بل تذهب إلى حسابات الكبراء، حتى أصبحت مصر وحكومتها دولة وحكومة جباية.

٢٧- نحن صنّاع المشاكل والأزمات، لذلك يجب القضاء على: فوضى المرور من سيارات الأجرة والسرفيس والميكروباص والتوك توك، وفوضى الباعة الجائلين، واحتلالهم الأرصفة والشوارع ومداخل

محطات القطار والمترو، وغير ذلك.

وفوضى الشركات التي تعمل بعد خصخصة النقل العام، مع أن علاج كل هذه الأمور يحتاج منها إلى تغيير وثورة، خاصة عدم النظام، وفوضى الهمجيّة التي نعاني منها، سواءً في النظام أو النظافة أو الضرائب التي أهلكت الشعب وأنهكته؛ مما جعل وزير المالىّة الهارب الخائن يُهرّب مليارات من أموال الدولة في مصارف أجنبيّة، وكان يحاول تعويضها بمزيد من الضرائب على العقارات وغيرها، وهو مطلوب القبض عليه، وسوف يأتي - إن شاء الله - للقصاص العادل، وكذلك سرقة أموال التأمينات وغيرها.

• ويجب أن تُلغى الضرائب، ولا تكون إلا عند الضرورة بعد أداء الزكوات وغيرها، وأن تكون الضرائب عادلة، وتعود بالنفع والخدمات على من يدفعها، وأن تُستثمر في مشاريع عملاقة وصناعات متطورة تعود بالنفع على العباد والبلاد، ويجب أن يتم إلغاء جميع أنواع الضرائب عن صغار المستثمرين والأعمال الحرة التي تقدّم نفعاً للمجتمع، مع تقديم خدمات وتسهيلات وقروض حسنة بلا ربا لكل صاحب عمل حرّ يخدم الصناعة الوطنيّة، ويعمل على تطويرها وتحديثها.

• ويجب التخلّص نهائيًا من عصابات اللحوم المستوردة التي حوّلت مصر إلى مستودع نفايات العالم، وكذلك مستوردي البذور المسرطنة، والمبيدات الهالكة للزرع والنسل.

٢٨- إلغاء الخط الهيمولوني، والذي ابتدعته الولايات المتحدة إبّان الحرب الباردة مع روسيا، حيث قامت بمتابعة كل من اعتنق الفكر الماركسي، ومنعتهم من التدريس بالجامعات، والعمل بالمراكز العلميّة والتربويّة والوظائف المهمّة، فلما تقدّمت روسيا وصعدت إلى القمر بمركبة الفضاء الأولى، أيقنت أمريكا خطأها في محاربة العلم والعلماء بسبب التديّن والفكر، وتنبّهت وألغت هذا الخطأ، فما لبثت أن تقدّمت ونافست وتطوّرت، وخاصّة أن بعد أن قامت بشراء وإغراء علماء العالم الإسلامي والعربي بالأموال والجنسيّة وغيرها.

ولقد طبق النظام السابق هذا الخط، فتم عزل الخبراء والعلماء والثقات بسبب ميولهم الإسلاميّة أو السياسيّة، ولم يتم تعيين أهل الخبرة بسبب ذلك، وتدخلوا حتى في تعيين المعيّدين المهرة في الكليات والمعاهد، وتدخلوا في نتائج الامتحانات حتى تدهور التعليم، وتأخّرت البلاد أعوامًا، واتّسع الخرق بيننا وبين التنمية والتقدّم والرخاء.

• لذلك يجب إلغاء هذا التمييز وإزالة هذا التخلف، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

٢٩. إعادة هيكلة العامل المصري حتى يتم رفع إنتاجيته، وأن يعود المنتج المصري إلى المنافسة في الأسواق العالميّة، ولقد قرّر تقرير مؤتمر «دافوس» الأسبق بشرم الشيخ في زمن الحكم الفاسد الراحل أن إنتاجيّة العامل المصري وجودة الإنتاج يجعل مصر في مؤخّرة دول العالم.

• ويجب تجريم الرشوة وتحرّمها كما حرّمها الله ورسوله، وتحرّم الغشّ وتجرّمه، والتدليس، وشهادة الزور، وكل صور أكل أموال الناس بالباطل من: الاحتكار والاستغلال للنفود والسلطان والمنصب، والقضاء على المحسوبيّة والوساطة والشفاعات المحرّمة.

٣٠. القوات المسلحة: درع الأمة، وذراعها القويّة، والجندي المصري أفضل أجناد الأرض، لكن هذه الخيريّة لا تُنال بشرب الخمر، والسهر مع الراقصات والمغنيّات، وسوء الأخلاق، وقتل الناس بغير وجه حق، وإهمال الإعداد والتدريب والتطوير، وانشغاله في أعمال مدنيّة، وإقامة صناعات لإنتاج المراوح والغسالات والجرارات الزراعيّة بدلاً من تطوير السلاح وإنتاجه (كما حدث في ظل النظام

السابق مع الهيئة العربيّة للتصنيع الحربي وغيرها).

يجب رفع الهيمنة والسيطرة والرقابة الأمريكيّة على صناعاتنا العسكريّة، وتنويع مصادر التسليح على أحدث النظم الحديثة حتى يتسنى لنا حماية حدودنا الطويلة، وسواحلنا المترامية، بدلاً من السلاح التقليديّ الذي يحمله الجندي الآن منذ عشرات السنين. والعمل على بثّ الاحترام المتبادل بين الجنود والضباط، وإعادة تقييم التجنيد الإجباري، وفتح باب التطوع، فمَن يخدم وطنه متطوعاً أنفع وأكثر فائدة ممن يخدمه مضطراً في ظل نظام التجنيد الإجباري، حيث يُستبدل به التدريب الإلزامي لطلبة الإعدادي والثانوي والجامعات في فترات العطلات الصيفيّة الطويلة، أو الشتويّة القصيرة.

• وهذا التطوع يعمل على تقليل نسبة البطالة بين الشباب، وإحياء الولاء للدين والحق على أرض هذا الوطن، وحب الشهادة في سبيل الله، وجهاد أعدائه، وذلك حتى نتمكن بفضل الله ﷻ من إحباط مؤامرات الطامعين والمحتلين، وآمالهم وخططهم بتقسيم مصر والدول العربيّة الإسلاميّة، فماذا أعددنا لإحباط هذا التقسيم!؟

سوف تتحوّل هذه المؤامرات لصالح الأمة المسلمة وعودة

الإسلام ووحدة شعوبه، وسقوط هذه النظم الاحتلاليّة الخبيثة، تصديقاً لوعد الله تعالى، وإحياءً لسنّته، بشرط أن نكون مؤهلين لذلك إيمانياً وعملياً.

• والعَجَبُ العُجَاب - كما قلنا - أن أعداء أمتنا يعملون على الوَحْدَة والاتحاد، والعمل بروح الفريق الواحد، ويحرصون على نبذ الفرقة والتنازع والخلاف، ويقوون ويساعدون أي فرقة أو انقسام يحدث في الدولة العربيّة أو الإسلاميّة. فلننتبه لذلك، وصدق الله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا أَقْرَبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران]، فوصفهم الله تعالى بأنهم فريق، وأن طاعتهم في تدخلاتهم السافرة في بلادنا قد تردُّنا إلى الكفر بعد الإيمان.

• ولا بد لنا من جيش قوي يكون عوناً على إقامة الإسلام وصدِّ هجمات المعتدين الغاصبين لبلاد المسلمين. فقوة وصلابة جيش مصر قوة للأمة العربيّة والإسلاميّة جمعاء، وخاصة أن مصر تتعرض أيضاً لمخاطر عديدة من البحر والبر والجو، ومن عدة جهات، ومن الداخل، وأخطرها رغبة نصارى مصر مدعومين من أقباط المهجر ونصارى أمريكا وأوروبا في تفتيت مصر، وإقامة دولة نصرانية لهم على أجزاء

(١٩٢) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

من مصر، وهم يعتقدون أن العقبة أمام أطماعهم هذه هو الجيش؛ لذلك يحاولون دفعه إلى حرب مع المسلمين بحجة الإرهاب، وبث الكراهية بينه وبين الشعب ذي الأثرية المسلمة الساحقة، ونرجو الله أن يخيب آمالهم وأحلامهم ومساعاهم في ذلك، وأن يبصرنا بحقيقة ما يحاك لنا من مكر وكيد.

ولن يحفظها الله ﷻ إلا بجيش مؤمن قوي، يُحسن الإعداد ليرهب به عدو الله وعدونا، كما قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ، عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

• ولماذا لا تتعاون الدول العربية والإسلامية في إنتاج وتطوير الأسلحة الحديثة، وتدخل مجال الصناعات الحربية المتطورة حتى يكف الله عنا بأس الذين كفروا، وأطماعهم فينا.

وتأمل أن الفترة السابقة من الحكم البائد كانت فترة تحذير للشعب والأمة بالاستسلام لا بالسلام، مع عدو لا يعرف السلام ولا الأمان، ولا يحترم العهود والمواثيق، وصدق الله، وكذبت السياسات.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

٦٥]، ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفَ بِأَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ
بِأَسَاوَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ (٨٤) [النساء].

وتأمل! فبمجرد التحريض على القتال يكفُّ الله تعالى بأس الكافرين.
إن بأس اليهود وغيرهم على هذه الأمة شديد بسبب عدم
التحريض على القتال، والاكْتفاء بأن السلام اختيار استراتيجي،
حتى ضاعت معظم فلسطين، وضاع جنوب السودان، وتم تقسيم
العراق، واحتلت أفغانستان، ولا يزال مسلسل البلاء مستمرًا طالما لا
نحرض المؤمنين على القتال، لأن الفاسقين والمنافقين عندما يسمعون
لفظ «القتال» تدور أعينهم كالذي يُغشى عليه من الموت، كما حكي
الله تعالى عنهم.

• إذن فقد أرشدنا الله تعالى إلى أمرين في غاية الأهمية، وهما:

- ١- التحريض على القتال: الذي يكفُّ الله به بأس الكافرين عنا.
- ٢- الإعداد: الذي يمنع سبق الكفار علينا.

ولمَّا لم يتحقق الأمران صار بأسهم شديدًا علينا، وسبقوا.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْزِرُونَ﴾ (٩١)

وَأَعِدُّو لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴿٦٠﴾ [الأنفال].

٣١- محاربة غلاء الأسعار الوهمي الذي فُرِصَ في ظل النظام السابق، والذي أَرهق هذا الشعب المسكين، وأشعل نار الأسعار للسلع الضرورية والكمالية، كضريبة المبيعات على سبيل المثال، وخاصة أن هناك ضريبة الأرباح التجارية والتي يجب إلغاؤها تمامًا، والقانون يمنع الازدواج الضريبي، والإسلام يُحَرِّمُ المكوس، وترك الناس يعملون في أمان وحرية وصدق، بلا كذب أو غش، ويمكن أن يُستبدل بها نظم أكثر نفعًا وأمانًا للناس، وتعود عليهم بالنفع مما يجعلهم يتسابقون إلى التعاون في تحصيلها ودفعها.

فقد كان النظام السابق كثيرًا ما يقوم وكأنه شريك مع صاحب الشركة أو المؤسسة، وهو شريك له سلطة المصادرة، وكثيرًا ما يكون التقدير جزافيًا أو خرافيًا، أو مدفوعًا له رشوة كبيرة حسب هوى موظف الضرائب وميوله وأطماعه وعلاقاته مع أصحاب الشركات، ومصالحه الخاصة معهم.

ومن العَجَب أن يتم تعيين موظف الضرائب على راتب لا يتعدى (٤٠٠) جنيه في الشهر، مما يعرضه للفتنة، والنظر للحال الحرام ولو

على حساب مصلحة الدولة، وكثيرًا ما يحدث ذلك.

• ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من نظام الزكاة في الإسلام، وإلغاء نظام الضرائب، وعمل صندوق تنموي يستثمر هذه الأموال مرابحة بين الدولة وأصحاب الشركات، عند أي مخاطر يتعرّضون لها من الخسارة أو الحريق، أو الحوادث العامة أو الخاصة، أو يعود عليهم باستشارات تسويقيّة، وتطويريّة لأعمالهم وشركاتهم، وفتح أسواق جديدة لهم في الداخل والخارج.

• ويمكن إلغاء نظام الضرائب، وعمل رسوم عادلة للتراخيص، يُراعى فيها حق الدولة بالمعروف، ونشاط كل مؤسّسة وحجمها ومساحتها، ورأس المال العامل الحقيقي بها.

كل هذه مقترحات تعمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات، ويمكن لأهل الخبرة في هذا المجال وضع مقترحات أخرى قد تكون أكثر عدالة ورحمة بالناس.

• وهذه الآراء يجب أن تعود بالنفع أولاً على أصحابها، وثانيًا: على الدولة ومصالحها العامة، مع ضرورة إقامة نظام يحقق العدالة والتكافل الاجتماعي، والمساواة بين الناس، ويخضع لأسس وقوانين،

لا إلى أهواء المتفعين، ويحقق الحرّية والأمان، ويطرد شبح التأميم وفرض الحراسة أو الإغلاق؛ مما أضرَّ بالحركة التجاريّة في مصر منذ انقلاب سنة ١٩٥٢م حتى اليوم.

٣٢- تنظيم قوانين البناء، والقضاء على البناء العشوائي، ومحكمة كل مقال يثبت تورطه في ذلك، فيُعاقب وتصادر مُعدّاته والأموال التي جمعها من ذلك، ويُسحب ترخيصه، وتُفرض عليه غرامة كبيرة حتى يكون رادعاً لغيره، كذلك أيضاً لو ثبت تورطه في الغشّ في مواد البناء أو نسبها المقرّرة علمياً.

وأن يتم فرض عقوبة أخرى على أصحاب البيوت التي قام المقل بالبناء عليها، بإرغامهم على هدم ما تم بناؤه مخالفاً، وفرض تعزير عليه بالحبس أو الغرامة الماليّة، ولا تقدّم له أي خدمات من: مياه أو كهرباء أو غاز، وفي مقابل ذلك يجب تسهيل إجراءات الترخيص للبناء الصحيح، والتوسع في البناء الرأسي في القرى والمدن التي ليس لها توسع أفقي، وأن يتم ذلك وفق قروض غير ربويّة أو مشاركة للدولة، حتى يتم تطوير الريف والمناطق العشوائيّة شيئاً فشيئاً، والتوسع الأفقي في المناطق غير الزراعيّة، والمؤهلة لعمل مدن

جديدة كتلك المدن التي تم إنشاؤها فيها.

وهذه المدن الجديدة يجب الاهتمام بها، ونقل العاملين بها من القاهرة والمحافظات الأخرى إليها، وعمل وسائل مواصلات سريعة كمترو الأنفاق، والقطار، وغيرها، وربطها بشبكة طرق جديدة وحديثة مع بعضها، كما يجب تجهيز جميع الخدمات الأساسية أولاً قبل البدء في المشاريع الجديدة، كمشروع (ابن بيتك)، وغيره. وأن تكون الأولويّة في السكن في المدن الجديدة للعاملين بها.

٢٣- إعادة هيكلة ومراجعة نظم تدريب العمالة المصريّة، وتطوير مراكز التدريب المهنيّ والتي تم إغلاق معظمها في ظل النظام السابق، والاهتمام بالتعليم الفني، والصناعي (التلمذة الصناعيّة) وفق خطة متوافقة ومتزامنة مع خطة التنمية القوميّة واحتياجات الصناعة الوطنيّة، وأن يعود للعامل المصري هيبته والحاجة إليه كما كان في السابق، ويجب أن نؤهّله لما يلي:

أ- إتقان العمل وتحسينه وتجويده وإتمامه على أتم وجه، وإلغاء أسلوب الفهلوة، وعدم الخبرة من قاموس حياتنا، وألا يقوم العامل بعمل لا يتقنه، ولم يتدرّب عليه، ولم يُجَزَّ فيه، أو تكون لديه الخبرة

الكافية (الصدق مع النفس).

ب - أن يحترم المواعيد، سواء مع الناس أو مواعيد العمل، وأن يعلم أن وقت العمل هو وقت للإنتاج، وليس للكلام والحديث والشجار واللهو والعبث والإفراط في شرب الشاي والقهوة، وهو من حق صاحب العمل، وأن سرقة في الوقت كسرقة في المال.

ج - أن يكون همّه تطوير العمل وكثرة الإنتاج وجودته، والرقبيّ بمهنته، وأن يجيد الاستفادة من الخبراء في مجاله، وأن يتقي الله فيمن يعلمه، أو فيمن تحت يديه، وأن يُحب عمله حتى يخلص ويتقن فيه.

د - أن يراقب الله ﷻ المطلع عليه والناظر لعمله، فلا يحتاج إلى رقيب من البشر يراقبه ويحاسبه، ولا يحتاج إلى مراقبة آلات التصوير، فيخشى منها، ويجب أن يكون الضمير الحيّ اليقظان هو الضمير الخاضع لرقابة الرحمن، جلّ وعلا.

هـ - أن يتجنّب الغشّ {مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي}، كما أخبر بذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن يتجنّب الفحش من القول، وأن يكون حسن الخلق، حسن الأداء، حسن الاستقبال، بعيداً عن الطمع وجشع التجار، مشهوراً بالأمانة التي يقلُّ وجودها تدريجياً مع

تقارب الزمان، والتي ترتفع من صدور الرجال، لتكون علامة من علامات يوم القيامة، وأن يتواضع إذا كان لا يعلم شيئاً بأن يقول: لا أعلم، وأن يكون الصدق في الوعد والقول والأداء والعمل هي أهم سماته، لأنه سِمَةُ الناجحين.

فَمَنْ اشتهر بالصدق والأمانة تكالب عليه الناس بأعمالهم، وأقبلوا عليه، وزاد رزقه الحلال الطيب، وحَسُنَتْ سُمعته بين الخلق.

• كما يجب تجريم وتحريم الرِّشوة والمحسوبية والغش، واختيار ذوي الكفاءة والخبرة، والعمل على قيام صناعات وطيّة عملاقة، برأس مال وطني يعمل على نجاح خطط الدولة الاستثمارية، وأن تخضع الحوافز والمكافآت لمقاييس ومعايير الجودة والإنتاج والسيرة الذكيّة، لا للمحسوبية والأهواء.

• وأحبُّ أن أذكّر هنا بخطورة تأمين أو مصادرة أموال الأفراد لمجرد انتهاءهم الدينيّة أو السياسيّة، لأن هذا لا يخدم الاستثمار المحلي ولا الأجنبي، بل سيؤدي إلى هروب رجال الأعمال بأموالهم للخارج خوفاً من شبح المصادرة، وسيؤدي إلى عزوف مَنْ أراد الاستثمار،

لأنه لا بد أن يستثمر مع أحد طرفين:

الأول: القوي الأمين، الرجل الصالح، وهذا عرضة للتأميم أو المصادرة.

والثاني: مع الحكومة أو أحد أطرافها، وهي عرضة للانقلاب أو التغيير.

وكانت هذه أكبر مأساة مرّت على الاقتصاد المصري بسبب تأميم
ممتلكات الأفراد في عهد الرئيس الأسبق، وعدم توفر الأمن، وهو
العنصر الرئيس لتوفر مناخ الاستثمار الملائم والمناسب والمستقرّ.

• لذلك يجب العمل على تغيير طباع الشعب الدخيلة عليه من
تعطيل مصالح الناس، واحتلال أرصفة الشوارع وأجزاء منه بغير
وجه حق، أو إغلاق الشوارع بإقامة سرادقات للتعبئة أو للأفراح،
وإزعاج الناس حتى وقت متأخر من الليل بالموسيقى والغناء وغيره،
واستعمال الساعات الكبيرة.

• ويجب معاينة كل من يقف بسيارته صفّاً ثانياً، أو يترك سيارته في
مكان غير مسموح به، أو إقامة مواقف عشوائية في كل ميدان.

• لا بد من تعويد الشعب احترام القانون وحقوق الآخرين، والعمل
الجماعي، والنظام، والنظافة، ووضع نظام لنظافة الشوارع، ورشّها بالمياه

كما كان من قبل، وعودة الحضرة والمناظر الجميلة إلى شوارعنا بدلاً من الواقع المرير التي نعيش فيه، في القاهرة وغيرها من المحافظات.

٣٤- أما العلاقات الخارجيّة: فيجب فيها مراعاة الآتي:

أن تكون علاقتنا بالدول العربيّة والإسلاميّة أهم وأولى من علاقاتنا بالدول الأجنبيّة، وعلاقتنا مع الدول الأجنبيّة يجب أن تُبنى على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، دون فرض وصاية أو حماية أو تدخل في الشؤون الداخليّة، وأن يتم اختيار ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة والديانة ليكونوا ممثلين وعنواناً لنا في سفاراتنا بالخارج، وأن يكون جُلُّ اهتمامهم هو توفير الأمن والسلامة والأمان للمواطن المصري في غربته، والعمل على حمايته من التغريب والانحطاط، وتوفير التعليم والصحة، وأماكن الترفيه المناسبة لدينه وعاداته وتقاليده، وأن يكون أيضاً من أهم مهامهم فتح أفق التعامل في نقل التقنية الحديثة، بدلاً من نقل تقنية الانحطاط.

ويجب أن يكون في كل سفارة غرفة عمليات لحلّ مشاكل العاملين بالخارج والاهتمام بالمواطن المصري، وعودة احترامه ومكانته بين أفراد العالم، وأن يكون بكل سفارة هيئة طبيّة، وهيئة اجتماعيّة إغائيّة

(٢٠٢) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

لحالات الطوارئ، وقاضٍ وعالم شرعي يعملان على حلّ المشاكل الاجتماعية، ويدفع عن شبابنا شبّهات أهل الغرب وغزوهم الثقافي لنا، فتكون سفاراتنا بمثابة حكومة مصغّرة لخدمة العاملين وأبنائهم بالخارج، وتوفير الرعاية الدينيّة والتعليميّة والصحيّة والخدمات الاجتماعية لهم، وتعمل على رفع سمعة مصر، وأن تكون في أجمل صورة بالحقيقة، لا بالتجميل أو التزوير.

وأخيرًا: فنحن نحتاج لثورة حقيقيّة لإعادة صناعة المواطن المصري، وصياغة عقله من جديد، للمحافظة على قيمته وقيمه وهويّته ومستقبله، وإثبات وجوده في ظل هذه النظم الخبيثة الجديدة من العولمة، والنظام العالمي الجديد، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومحكمة العدل الدوليّة، وكلها هباء مثور، فخمتها نظم الحكم البائدة، وهي التي جعلت لها قيمة ومكانة.

• وما العالميّة إلا عالميّة الإسلام، وما الحكم إلا حكم الله ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. ولا بد لأمتنا العربيّة والإسلاميّة من اتخاذ موقف موحد في ظل هيمنة هذه النظم وتسخيرها

لشعوبنا وقادتهم بما يتلاءم ويتوازن مع مصلحتهم.

• لماذا لا نضع لنا وللعالم نُظْمًا مُحَدُّدًا من تطلعاته العدوانيّة، وتُقيم العدل على الجميع، ولا بد من إيجاد بدائل للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدوليّ، ومحكمة العدل الدوليّة، ونظام الانتخاب والأحزاب بما يتلاءم مع إسلامنا وعقيدتنا ومصالحنا ووَحْدَة أمتنا، وإلا فسوف يأكلنا التنازع والتناحر الذي بثته فينا هذه النظم، وجعلتنا مسخَّرين في ظل دوامة التبعية لهم، واللجوء إليهم، وكأننا قطع وهم - في صلف- يسوقون هذا القطيع.

• كيف يكون ذلك لأُمَّة أعزّها الله تعالى، وجعلها خير البريّة، وخير أُمَّة، وجعل لها العزّة، وجعلهم الأعلين بشرط: الإيمان بالله تعالى، والاعتماد عليه، والمحافظة على ثوابت هذا الدين العظيم؟!، فما حسدنا هؤلاء إلى يوم الدين إلا على هذا الرسول الخاتم، وهذا القرآن الخاتم، وأنا الأمة الخاتمة.

• وتجب العودة وبقوة إلى الإسلام، فهو وحده الذي نستطيع أن نتحدّ ونتوحدّ حوله. لقد جعل الله تعالى الوحدة من التوحيد، وهو أفضل ما تجتمع عليه الأمة الإسلاميّة، لأن اللادينيّة لن نجتمع

عليها، فهي ليست عنصرًا مشتركًا بيننا جميعًا، وكذلك الليبرالية اللادينية التحررية، والاشتراكية، والديمقراطية، وغيرها من تلك النظم المستوردة والوافدة من الغرب إلينا، وهي لم تصلح في مجتمعاتهم، ولم تُقَمَّ عدلاً ولا وزنًا للعقائد والأخلاق، بل أدت لهم - مع تقنية الحضارة- إلى تقنية الشهوات والشذوذ والانحطاط.

ولقد وُجِدَتِ السِّمَّةُ الوحيدة المشتركة بيننا جميعًا، وهي الإسلام. فلماذا لا نلتف حوله ونتمسك به، ولا نرضى عنه بديلاً، وخاصة:

- ١- أن مستقبلنا في هذا الدين، وأنا إذا ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله.
- ٢- أن الإسلام لا يجابي أحداً، ولا يجامل أحداً على حساب أحد.
- ٣- أنه من عند الله تعالى، فاخصَّ بصفات الله من الحكمة والرحمة والكمال والعدل.

- ٤- أنه يحمل التوازن بين الدين والدنيا والآخرة، وبين الشرع والعقل، وبين الروح والجسد، وبين القوة والرحمة.

فيميز أيها المسلم في العمل من أجل الدنيا والآخرة، من أجل خدمة الجسد وراحة الروح، وبذلك فهو وسط بين المادية الهالكة والرهبانية المستخفة بعقول الناس.

٥- أنه لا يتدخل في شؤون الدنيا {أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ} (١).
كلمة قالها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منذ أربعة عشر قرناً من الزمان،
ليوضح للخائفين من الإسلام أن خوفهم هذا ناتج، إما عن جهل
بهذا الدين، أو هوى في نفوسهم، لمناصرة الباطل كبراً وعناداً.

{أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ}، مجال واسع للعقل وللناس وللسياسات
أن تعمل بكامل حريتها وطاقتها، شريطة الاستسلام لأمر الدين: فلا
تُحِلُّ حراماً، ولا تُحرِّم حلالاً، ولا تجترئ على عقيدة التوحيد، ولا تهمل
عبادة شرعها الله، ولا تتعدى حدوده وأحكامه، ميزان صدق وعدل،
لا يوجد ولا يمكن أن يوجد في ظل أي نظام أرضي أو بشري.

٦- أنه يحمل للبشر أسباب السعادة والطمأنينة والسكينة والأمن
المفقود، ويضع لكل أمر نصابه وقدره، فيتحقق للناس الأمن والأمان
برقابة الله الرحمن، لا بسبب آلات التصوير التي تراقبنا في كل مكان.

٧- أننا نواجه اليوم حروباً معلنة وأخرى خفية، وقتالاً لنا في
شئى ميادين الحياة ممن!!

(أ) من اليهود: الذين أقاموا دولتهم المغتصبة باحتلال أرضنا المباركة

(١) أخرجه مسلم: ك: الفضائل، ب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً، ح (٢٣٦٣).

(٢٠٦) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

المقدّسة «في فلسطين» بزعم منهم أنها تعاليم التوراة، وسَمَّوا مقرّ حكمهم باسم (الكنيست)، وأَجَلُّوا علماء دينهم (حاخاماتهم)، وجعلوا المتديّن منهم من الجنس السامي، وسنّوا قانون «معاداة السامية».

(ب) من النصارى: فما الحروب الصليبيّة قديماً، وما أعلنه الرئيس بوش الابن لا يخفى على أحد، وما يدّعيه بعض نصارى مصر من أنهم أصحاب الأرض ونحن ضيوف عليها (١).

إذن.. فالحروب القادمة حروبٌ دينيّة مائة بالمائة.

[لا أقصد دين اليهود والنصارى كأهل كتاب، لكن أقصد الطوائف المنتسبة لهم التي لا ترى عدوّاً لهم إلا الإسلام والمسلمين].
فلماذا يُطالب المسلمون بالتخلي عن دينهم ودولتهم الإسلاميّة دون باقي العالمين؟!

(ج) الهندوس والسيخ والشيوعيون والملاحدة، والمنافقون في هذه الأمة، والمشركون بالله ﷻ على خلاف مناهجهم وتوجهاتهم، وكل التيارات.

(١) انظر كتاب: «أهل مصر بين الأصالة والحياة» في الرد على مقولة السفهاء «المسلمون ضيوف عند أهل مصر».

الثورات العربيّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (٢٠٧)

٨- لقد جرّبت الأمة منذ سقوط الخلافة الإسلاميّة إلى اليوم اتباع الغرب، فتشرذمت وتقطعت أوصالها، وصارت دوّلاً بعد أن كانت أمّة واحدة، ثم جرّبت الشيوعيّة والفكر الاشتراكيّ فذلّت به، وساد في بلادها الفقر والجهل والتخلف والمرض والاستبداد، ثم جرّبت الرأسماليّة فسادَ فيها الاستغلالّ والاحتكار وتجارة المخدّرات والسموم البيضاء والفواحش والفتن، فلماذا لا نقيم النظام الإسلاميّ؟!.

أكرّر هذا للتأكيد، مع أن النظام الإسلاميّ ليس قيد التجربة مثل هذه النظم البشريّة الساقطة التي جرّبتُ.

«وليس التجربة الإخوانيّة المستدرجة هي النظام الإسلاميّ».

٩- يجب وضع الحلول للمشاكل المتراكمة من: وجود العمالة الأجنبيّة، والبضائع الصينيّة التي قتلت المنتج الوطنيّ، فبدلاً من الاستيراد من الصين نقيم مصانع في بلادنا، وكذلك تجميع منتجاتهم ببلادنا، وإعادة النظر في الخصخصة التي أودت بالصناعة المصريّة إلى الحضيض، وأعلنت إعدامها شنقاً.

•• وخلاصة ما سبق:

لابد من حلّ مشكلة الباعة المتجولّين - التي أصبحت كالسرطان -
بناء أسواق شعبيّة (مول تجاري) مساحة كل جناح منها (٣ متر في ٢
متر) مثلاً، وعدّة أدوار في كلّ حيّ شعبيّ، ولا بد من محاربة السلع
والبضائع المغشوشة والفاسدة والمتتهية الصلاحيّة، وكذلك يجب
القضاء على المواقف العشوائيّة وسيطرة البلطجيّة عليه وفرض إتاوات،
وإلغاء ما يسمى بالكارتة، وكذلك لابد من محاربة العشوائيّات والبناء
العشوائي، ومحاربة جشع التجار واحتكارهم، والعدل في قانون
الإيجارات، والحدّ من الإيجارات المبالغ فيها، ووضع حلول جذريّة
للبطالة والوقاية منها، وكذلك حلّ قضية تلوث مياه النيل ومياه البحار،
وقضيّة مياه الشرب الملوثة، والحدّ من التجارة بالحج والعمرة
واستغلال شوق الناس ورغبتهم للحج وزيارة بيت الله الحرام، ولا بد
من وضع حدّ لتفشي السرقة والخطف وأعمال البلطجة والفساد في
الأرض، وحلّ مشكلة الإسكان في المدن الجديدة (كالتجمّع بالقاهرة
الجديدة، ومايو والعاشر من رمضان والشروق وبدر وأكتوبر وغيرها).
• وأقترح أن تقوم الحكومة بتسكين كل الشقق المغلقة في هذه
المناطق بعقود إيجار مؤقتة (٢٥٠ج) للشقة حجرتان وصالة،

و(٣٠٠ج) للشقة ٣ حجرات وصالة لمدة خمس سنوات، حتى للشقق المباعة لأصحابها وهي خالية، للحدّ من التجارة في هذا الإسكان، ومحاسبة المتاجرين فيها، أو فرض رسوم على كل شقة مغلقة يتم رفعها إذا تم إيجارها وشغلها سكنًا بالفعل، مع التوسع في البناء خارج المناطق التقليديّة بجديّة، والاهتمام بالثقافة الهادفة النافعة التي تخدم عقيدتنا وأهداف أمّتنا المسلمة، والاهتمام بالسياحة التي تحترم عقائدنا وعاداتنا وتقاليدينا وقيَمنا، وعدم تهميش الدين، وتحجيمه في بوتقة الأزهر والأوقاف، والاهتمام بالتيارات الإسلامية الأكثر تأثيرًا في المجتمع، وجعلّ العلاج لجميع المواطنين مجانيًا، وفي كلّ المستشفيات، ووضع مشروع قومي للنظافة والاستفادة منها، وعلاج ظاهرة تلوث المصانع والمحاجر.

• ولا بد من العمل على استقلال القضاء، وعودة القضاء الشرعي، وتحقيق شرط العدالة والاستقامة والأمانة في القضاة، ومتابعتهم على ذلك سنويًا، والحدّ من استغلال المحامين، وعودة اجتماع الخصّمين أمام القضاء، وتطهير هذا المجال من الرشوة والفساد.

• ولا بد من إيضاح سقوط عدالة القاضي وعزله إن كان متهمًا في

(٢١٠) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

دينه لكونه مثلاً: تاركًا للصلاة، أو شاربًا للخمر، أو محاربًا لله ورسوله، أو مُصِرًّا على أن يحكم بغير ما أنزل الله في المسألة التي فيها حكم الله.

• وليعلم القضاة وأهل الإسلام أن الله ﷻ ما جمع أوصاف الهلاك والخسران والضياع مثل ما جمعها لمن لم يحكم بها أنزل الله.

فقد وصفهم الله تعالى بـ :

١- الكفر: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾

٢- الظلم: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾

٣- الفسق: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ

﴿٤٧﴾﴾ [المائدة].

٤- النفاق: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ

رَأَيْتَ الْمُتَنَفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿١١﴾﴾ [النساء].

٥- عبادة الطاغوت: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَىٰ الطَّاغُوتِ وَقَدْ

أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ ﴿٦٠﴾﴾ [النساء: ٦٠].

٦- نفى الإيذان عنهم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ

فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿النساء: ٦٥﴾.

٧- اتباع الهوى: ﴿وَأَن أٰحْكَمَ بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾

[المائدة: ٤٩].

٨- وصف حكمهم بالجاهلية: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ

مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة].

٩- أنهم سبب مصائب الأمة: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ

بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا

وَتَوْفِيقًا ﴿١٢﴾﴾ [النساء].

١٠- الخيانة: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرٰنَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلخَائِنِينَ

خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ [النساء].

وفي الحديث: { وَمَا لَمْ تَحْكُمُوا أَيْمَتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَخَيَّرُوا بِمَا أَنزَلَ

اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمَ بَيْنَهُمْ } (١).

• وقريب من هذا.. لا بد من إعلان رسوم الزواج في مكاتب

المأذونية، وعدم تسليم قسيمة الطلاق إلا بعد انقضاء عدّة المرأة في

(١) أخرجه ابن ماجه: ك: الفتن، ب: العقوبات، ح (٤٠١٩)، وحسنه الألباني.

(٢١٢) الجزء الأول رؤية شاملة للإصلاح

الطلاق الرجعي (الأول والثاني)، وإلغاء قانون تجريم الختان للإناث، وإلغاء تحديد سن الزواج، وتعديل قانون قائمة المنقولات ومؤخر الزواج، والرقابة على الأندية والمنتجعات السياحية والشواطئ، وإلغاء كل ما يُسمّى بالامتيازات والحصانات التي تمنح للدبلوماسيين والقضاة ورجال النيابة وأعضاء المجالس النيابية وغيرهم، وألا يُجرّم الأطباء والعلماء والمخترعون والفقهاء من ذلك، فهم ليسوا أقل شأنًا وعملاً من هؤلاء.

• ولا بد من إلغاء الربا المصرفي، والقروض الربويّة، وتطبيق نظام اقتصادي إسلامي قائم على العدل وتبادل المنافع، وتعديل مناهج الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك ناصر الاجتماعي، بأن يكون شريكاً لا مُقرضاً، ويقوم بتعيين موظفين مدرّبين خبراء، ويكون شريكاً مع أصحاب المشاريع القائم عليها.

• ولا بد من فتح مجال جامعات التقنية للطلبة المتفوقين وكفالتهم، وإفساح المجال للأبحاث العلميّة المحفوظة في الأدراج للتجربة والعمل.

• ولا بد من إلغاء التأشيرات بين الدول العربيّة، وإزالة عقبات الزواج بين أبناء هذه البلاد، وتسهيل التجارة بينهم بدون جمارك أو

الثورات العربيّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (٢١٣)

ضرائب، والعمل على إقامة صناعات عربيّة مشتركة عملاقة، وعمل سوق إسلاميّة عربيّة مشتركة.

وبالمعنى الإجمالي: وضع خطة نهوض شاملة كاملة ترتقي بالمواطن المصري والعربي، وتعمل على بناء حضارة بشريّة، لا حضارة آلات وجدران.

• تعالوا نتساءل معًا: أين مكانة أمّتنا على خريطة العالم وتوجّهاته وسياساته؟!

أين هويتنا؟ أين لغتنا؟ أين تميزنا؟ أين صناعتنا؟.

أين ثرواتنا؟ أين حضارتنا؟ أين علماءنا وخبرائنا؟.

أين مجدنا، هل أضعناه؟ أين عزتنا وفخرنا؟.

أين وحدة أمّتنا؟ وكيف هي علاقتنا مع بعضنا البعض؟.

•• أين تذهبون؟

والآن وجب علينا أن نتدبَّرَ ونَعِيَّ هذا التساؤل من الله ﷻ الوارد

إلينا في سورة التكوير: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ ﴿٣٦﴾!؟

إلى أين تذهب أمتنا؟، وإلى أين نذهب ببلادنا؟!، ولا يتركنا المولى ﷻ في حيرة، فيحدِّد لنا الإجابة والوجهة لمن أراد الاستقامة فقال:

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ ﴿٣٧﴾ ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ ﴿٣٨﴾ [التكوير].

فأين يذهب هؤلاء الثَّوار أو المصلحون أو المنتسبون للأحزاب والأفكار، أين يذهبون بالبلاد؟!

ثم حدَّد الله ﷻ أن الوجهة الآمنة للبلاد والعباد هي: إقامة الدين الذي احتواه الكتاب والسنة ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ ﴿٣٧﴾، لمن أراد الاستقامة والسلامة، هل نظن أنه في الإمكان أن نجني تقدُّمًا وحضارةً عن طريق مناهج مستوردة من الغرب، ومعاداة المنهج الإلهي الرباني؟! ومتى نُدرِك الفرق بين مناهج البشر، ومنهج الله ﷻ في الحياة؟!

منهج البشر يتدخل فيما يعنيه وما لا يعنيه، يتدخل في شؤون الدنيا والدين، فيأخذ منه ويردُّ وفقًا لمصالحه وأجندته، ويقوم بتسييس الدين وفقًا لسياسته.

أما منهج الله ﷻ فيقول لنا: {أنتم أعلم بأمر دنياكم}، ولكن الدين لا يجوز التدخل فيه، بل لا يصح فيه إلا الاستسلام والانقياد والإذعان، وخاصةً فيما يتعلق بالوحي، من: العقائد والغيبات والحلال والحرام، والحدود والعبادات والتشريعات، وكل ما عدا الوحي فقد ترك لنا المجال واسعاً لتبدع فيه العقول، وينظم الناس شؤونهم ودواوينهم.

فَمَنْ المتعدّي على مَنْ إذن؟!

• إن منهج الله ﷻ يراعي مصالح العباد، ويحافظ على دينهم وعقولهم ومصالحهم وأموالهم وأنفسهم وكلّ ما ينفعهم، ودفع كل ضارّ عنهم، ولا يكلفهم ما فوق طاقتهم، ولا يأمرهم إلا بما هو في استطاعتهم، وهو غير قابل للتغيير، لأنه مصلح لهم في كل زمان ومكان، غير قابل للتجارب والاختبارات.

أما مناهج البشر فيراعى فيها مصالح قوم دون قوم، وجنس دون آخر، وهي قابلة للتغيير والتجارب.

• إن منهج الله ﷻ أخذت منه مناهج البشر الدنيويّة ما ينفع الناس، ويتوافق مع أسسه وقواعده، ومنهج الله تعالى يرفض أن تتخلّى عن

عبوديتك لله ﷻ، ويرفض الإباحية، والجرأة على أحكام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويرفض عزل الدين عن الحياة، والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وتفرقة الأمة الواحدة تحت مسميات شتى، مما يزيد الوهن والضعف والتشتت والتشردم والتبعية لأصحاب هذه الأفكار.

• إن منهج الله تعالى يحترم العلم ويحث عليه ويُرغّب فيه، ولكنه يُخضعه لرقابته وخشيته جلّ وعلا، حتى لا يخرج على الناس بعلوم ضارة تُهلك الحرث والنسل، وهو يفرّق بين العلم الشرعي وبين علوم الصناعات، فالعلم هو ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم، بشرط أن يصل بصاحبه إلى خشية الله تعالى، فكل علم يوصل صاحبه إلى خشية الله تعالى فهو علم نافع.

أما علوم الدنيا من طب وهندسة وفلك وجغرافيا، وما شابه ذلك فهي في نظر الإسلام: معارف وصناعات، فنقول صنعة الطب، وصنعة الهندسة، وصنعة الفلك وهكذا، ولا تسمى هذه الصناعات علماً إذا انفصلت عن الدين، ويمكن أن تكون علماً إذا تحققت فيها الشرط: «إنما العلم الخشية» وهذا ميزان واضح، وفرق في العلوم التجريبية المادية بيننا وبين الغرب.

الثورات العرَبِيَّة (حقائق وشبهات، آمال وآلام) (٢١٧)

وأختم بدعوة العلماء والمربيين والمصلحين إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة والمنكوسة، ومنها مفهوم الحرِّيَّة، وذلك على سبيل المثال. فلا يوجد في الكون كله من يتمتع بالحرِّيَّة المطلقة، بل حريتك أساسها عبوديتك لله وحده.

هو: الفَعَال لما يريد، «يفعل ما يشاء»، يقول للشيء «كن فيكون»، «لا يُسأل عما يفعل» وغيره يُسأل، وهذه صفات الخالق جلَّ وعلا.

أما المخلوق فهو: عبدٌ ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [١٣] ﴿[مريم]. عبدٌ ترك اللهُ سبحانه له بعض الاختيار، ثم جعله مجبورًا على قدر الله ومشيئته النافذة فيه.

واشترط لهذا البعض من الاختيار: سلامة العقل، وأن يكون مسئولًا، ومحاسبًا على هذا الحيز من الحرِّيَّة والمحدد «بحرِّيَّة الاختيار»، قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، فأتاح له حرِّيَّة الاختيار ابتداءً، فإذا اختار الإسلام أصبح واجبًا عليه الالتزام بمناسكه، وحلاله وحرامه، وإلا تعرَّض للعقاب والجزاء.

وقفة خزائن الأرض

• البشري قادمة، والمستقبل لهذا الدين العظيم عندما يتوفر له من البَشَرِ مَنْ هو أهلُّ له. فالحق أبلج، فإن ظهر وعلا انحسر الباطل، والتغيير من أجل الوصول إلى الحق له تضحيات لا بد من الصبر عليها.

• بشرى انطلاقة من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { يَسِّرُوا وَلَا تَعْسِرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلَا تُنْفِرُوا } وقوله: { سَدُّوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا }، وقوله: { اٰحْرِصْ عَلٰى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللّٰهِ وَلَا تَعْجِزْ }.

• بشرى لأهل مصر: فما لا يدرك كُله لا يُترك جُله، وهذه الأمة المسلمة لن تَهْلِكَ من مجاعة، ولن تموت من قحط.

• بشرى من هذه الأحداث، والتي يجب أن نتعلم منها خطورة الترف.

قال أبو جعفر المنصور: «وما زال أمر بني أمية مستقيماً حتى أفضى أمرهم إلى أبنائهم المترفين، فكانت همتهم من عظيم الملك وجلالة قدره قصد الشهوات، وإيثار اللذات، والدخول في معاصي الله ومساخطه، جهلاً منهم باستدراج الله تعالى، وأمناً لمكره، فسلبهم الله تعالى العزَّ، ونقل عنهم النعمة»، فالمرحلة المقبلة مرحلة جدّ وعمل وكفاح ومثابرة وصبر، والله معنا إن كنا من المتقين والحسين، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل].